جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

العـــــــــــــــنـــــــــــــــوان

آثار النظام الجبائي في تشجيع الاستثمار الاجنبي في الجزائر
دراسة حالة شركة السويدي كابل/ عين الدفلى

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي قسم علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبين :

- عبيد الله لمياء
- صفوان راضية

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

صدق الله العظيم

الاهداء

الى سيدنا وحبيبنا و شفيعنا النذير البشير محمد (صلى الله عليه و سلم)

الى من تغنى الشعراء بذكراها و جعلت الجنة تحت قدماها .....امي حفظها الله ورعاها

الى صاحب القلب الكبير وذو الوجه النظير .....ابي ادامه الله فخرا واعتزازا لي

الى اخواتي واغلى ما في حياتي .....وجميع زملائي

الى من كان سندا وعونا لي في هذا العمل .....مشرفي الاستاذ الفاضل محمد العربيي

الى الاخوات اللواتي لم تلدهن امي .....صديقاتي المخلصات

الى من درست و اتممت معهم مشواري الجامعي .....طلبة ماستر محاسبة و تدقيق

الى كل من يتصفح مذكرتي الان

اليهم جميعا اهدي بحثي هذا

الاهداء

الى من لم يخلق لهما مثيلا الى من كانا لي مثلا و قدوة ابي و امي

و الى اخوتي مريم و بتول و ايمان و يونس

الذين تمنو دائما نجاحي و سارو معي درب الوفاء

الى كل افراد عائلتي صفوان و زميلاتي بالاخص لمياء

و كل من ساهم في نجاحي اهدي ثمرة نجاحي .

الشكر

الحمد الله و الصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ، وبعد

الحمد الله كما ينبغي لجلال وجه و عظيم سلطانه ان منا علينا باتمام هذا البحث

كما اتقدم بجزيل الشكر و العرفان لمشرفي الأستاذ لعريبي محمد على ما

احاطني به من رشد و نصح و توجيه طيلة فترة انجاز البحث ، كما لا أنسى

ان اتقدم بجزيل الشكر لجميع اساتذتي الكرام الذين درسوني طيلة مشواري الجامعي

واتقدم بشكري الى داودي حسان موظف في مركز الضرائب (رحمه الله)

ساعدني على انجاز دراستي الميدانية جزاه الله

وشكري موصول لكل من ساعدني من قريب او بعيد ولو بكلمة تشجيع

او سؤال عن مصير البحث .

الملخص :

يهدف هذا البحث الى بيان دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية حيث أنه في ظل بيئة عالمية شديدة التغير استدعى الأمر من الجزائر أن تخلق أجهزة حكومة تستخدم الحوافز الجبائية كأساس لجذب و دعم الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية الاقتصادية و قد توصل البحث الى نتائج مفادها أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الأجنبي بالجزائر قد ساهمت بنسبة قليلة في عملية جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية و يرجع السبب الى ان المناخ العام للاستثمار في الجزائر يشجع على الاستثمار .

Abstract:

This research aims to demonstrate the role of the National Agency for Investment Development in Algeria in attracting foreign investment using fiscal incentives, as in a highly changing global environment, it was necessary for Algeria to create government agencies that use fiscal incentives as a basis for attracting and supporting foreign investment to achieve economic development. The research concluded that the National Agency for the Development of Foreign Investment in Algeria has contributed a small percentage to the process of attracting foreign investment using fiscal incentives, and the reason is that the general investment climate in Algeria encourages investment.

الفهرس:

العنوان	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الأشكال والجداول	
مقدمة	أ–ب
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	04
المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة التحفيز الضريبي في مجال الاستثمار الأجنبي	04
المطلب الاول: ماهية الاستثمار الاجنبي	04
المطلب الثاني : ماهية التحفيزات الضريبية	11
المبحث الثاني: نظرة فنية لدراسات السابقة لموضوع الدراسة	16
المطلب الأول: الدراسات العربية	16
المطلب الثاني الدراسات الاجنبية	18
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد :	23
المبحث الأول : مدخل إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	23
المطلب الأول : نشأة و تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	23
المطلب الثاني : تطور الاستثمار الاجنبي في الجزائر	25
المبحث الثاني : أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار الأجنبي في الجزائر	26
المطلب الأول :عموميات حول شركة سويدي كابل	26
المطلب الثاني : تحليل أثر التحفيزات على شركة سويدي	34
خلاصة الفصل	44
الخاتمة	
قائمة المراجع	

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الاشكال:

العنوان	الصفحة
نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	21
الهيكل التنظيمي لشركة سويدي كابل	29
تمثيل بياني لتغير عدد مناصب الشغل بدلالة السنوات	34

قائمة الجداول:

العنوان	الصفحة
جدول تطور الاستثمار الأجنبي حسب برنامج الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بين سنتين (2014-2015)	25
يوضح حجم وقيمة المشروع 2014-2021	34
نسب المردودية للسنوات 2014 الى 2021	35
جدول نسب القيمة المضافة للسنوات 2014-2021	36
يوضح نسب الخاصة بالتثبيتات على مجموع الاصول	38
يوضح النسب الخاصة بالنتيجة الصافية على مجموع الخصوم	41
تطور تكاليف الاعفاءات الضريبية المقدمة من طرف الوكالة خلال (2014-2021) بمليون دج	42
تطور تكاليف الاعفاءات الضريبية من طرف وكالة ANDI	43

مقدمة

مقدمة

تمهيد:

تعتبر السياسة الجبائية جزءا هاما من السياسة المالية لدولة التي تعتمدها لكسب الايرادات الموجهة لتغطية نتفاتها , و تسعى من خلالها الى تحقيق حصيلة ضريبية ملائمة لتمويل برامج النفقات العامة , و التي تساعد في رفع مستويات الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و رفع معدلات النمو , اذ تكل الجباية عنصرا مهما من عناصر المناخ الاستثماري لا سيما اذا توفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي مع وضوح القوانين المنظمة للاستثمار بتوعية المحلي و الأجنبي و ذلك من خلال التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة التي تعتبر خسارة للخزينة في الأجل القصير يعتبر المناخ الاستثماري و تشجيع جذب رؤوس الاموال الأجنبية إحدى الركائز الأساسية لمواصلة الاقتصاد الجزائري مسيرته عن طريق الاصلاح و ذلك لتحقيق مستويات مرتفعة من الانتاجية و الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين وقد اخذت الدولة منذ الاستقلال سياسة جذب رؤوس الاموال الأجنبية لتنفيذ برنامج التنمية الشاملة تتم اصدار القوانين بغرض تهيئة المناخ الاستثماري الأجنبي الملائم و احداث الهيئات و الوكالات الخاصة بذلك كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

و في نفس السياق قامت الجزائر بمجهودات كبيرة لتحسين اوضاعها الاقتصادية و السياسة من أجل مواكبة التطورات العالمية نظرا للاهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي كمصدر لتمويل الدولة فحاولت الجزائر تحسين العوامل الضريبية التحفيزية للاستثمارات الاجنبية من خلال تقديم حوافز و ضمانات و ذلك من أجل خلق مناصب شغل و النهوض بالاقتصاد الوطني .

الاشكالية: مما سبق يمكننا طرح التساؤل الآتي :

إلى أي مدى يمكن ان تساهم التحفيزات الجبائية في دعم و ترقية الاستثمار الأجنبي بالجزائر خصوصا من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الأسئلة الفرعية : على وء ما سبق يمكننا صياغة اشكالية البحث ضمن الأسئلة الفرعية التالية :

1-مامدى مساهمة اصلاحات الجبائية في تطوير الاستثمار الأجنبي بالجزائر

2-مامدى نجاعة وكالة في تطوير الاستثمار في جذب رؤوس اموال اجنبية

الفرضيات :

الفرضية الأولى: الاصلاحات الجبائية ساهمت في تطوير الاستثمار الأجنبي

الفرضية الثانية: ساهمت وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في جذب رؤوس الأموال الأجنبية

أهداف البحث:

نحاول من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف التالية

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع الى توضيح مدى مساهمة النظام الجبائي في تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال التطرق الى التفاصيل المعلقة بالحوافز الضريبية و مدى فعاليتها في تطوير و تشجيع الاستثمار الأجنبي ومن ثم النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

صعوبة البحث :

-قلة المراجع في هذا البحث على الرغم من أنه موضوع يحظى باهتمام كبير من طرف النشاطات العمومية

- صعوبة حصر الموضوع نظرا لتداخله مع مواضيع أخرى هي بدورها واسعة

دوافع إختيار الموضوع :

-الرغبة الشخصية في البحث في مثل هذا الموضوع

-قيمة و اهمية الموضوع من خلال الدور الذي تلعبه التحفيزات الضريبية المقدمة من طرف ANDI في تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر و منه المساهمة في التنمية الاقتصادية .

المنهج المتبع :

للإجابة عن إشكالية الدراسة و إختيار فرضياته يحاول الباحث استخدام المناهج المتعددة في الدراسات الاقتصادية و عليخ فقد اعتمدنا على :

المنهج الوصفي : في إجراء البحث المرتبط بتقديم ماهية الاستثمار الاجنبي و التحفيزات الجبائية كما اتخذنا التحليل منهجا في تحليل مختلف الامتيازات و التحفيزات الضريبة الممنوحة

أما في الإطار التطبيقي فقد اعتمدنا على اسلوب دراسة حالة استعملنا فيه المنهج الوصفي و التحليلي .

خطة و هيكلة البحث :

لتحقيق أهداف هذه الدراسة ارتأينا أن يكون تقسيم هذا الموضوع الى فصليين بعد المقدمة على النحو التالي :

الفصل الأول: حاولنا من خلال هذا الفصل الأول التطرق الى الإطار النظري لدراسة حيث قسمنا الفصل الى مبحثين الاول الإطار النظري لسياسة التحفيز في مجال الاستثمار الاجنبي و الثاني يتناول الدراسات السابقة لموضوع الدراسة

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

يحتوي الفصل على مبحثين مبحث الأول تطرقنا الى التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و التطرق الى الامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي و في المبحث الثاني يحتوى على اثر الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الوكالة على الاستثمار الاجنبي و أخذنا كمثال شركة سويدي كابل الواجد مقرها بولاية عين الدفلى لنصل في الاخيرة الى مجموعة من نتائج و التوصيات .

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

سعت الجزائر في كل مرة الى تغيير جميع القوانين الخاصة بالاستثمار و جعلها اكثر ملائمة مع ظروف الراهنة سوآءا كانت سياسية او اقتصادية حيث تم انشاء وكالة ترقية و تدعيم الاستثمارات APSI و عوضت بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI و التي ساهمت بتقديم التحفيزات لدفع عجلة الاستثمار الأجنبي نحو الأمام, إذن سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مدخل عام حول الاستثمار الأجنبي و الحوافز الضريبية ,أما المبحث الثاني فسنتناول فيه أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا .

المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة التحفيز الضريبي في مجال الاستثمار الأجنبي

يعد الاستثمار من أهم أدوات النمو الاقتصادي , وعنصر فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية و بما أن الجزائر كانت تعيش حالة من الركود الاستثماري فقد حاولت مواكبة الاقتصاد العالمي من خلال تشجيع الاستثمار الاجنبي عن طريق سن قوانين وتشريعات جسدتها التحفيزات الضريبية, والتي تعتبر أداة لتوجيه و تشجيع الاستثمارات الاجنبية بما يتفق و يحقق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة الام .

المطلب الاول: ماهية الاستثمار الاجنبي

يعتبر الاستثمار الأجنبي من أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للعديد من دول العالم لهذا ازداد الاهتمام به اكثر فأكثر في السنوات الاخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية , ومنه سوف نعرض في هذا المطلب تعريف الاستثمار الاجنبي و أشكاله , وأهم أهدافه

الفرع الاول: تعريف الاستثمار الاجنبي

يعرف الاستثمار الاجنبي كل استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين و لذلك يعد اجنبيا للبلد المستثمر فيه يتضمن مصلحة و سيطرة كيان مقيم في اقتصاد ما على مشروع مقام في بلد اخر و بهذا يمارس المستثمر الاجنبي درجة مهمة من التاثير على ادارة المشروع المقام في البلد اخر .

كما يعرف على انه انتقال لرؤوس الاموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة, كشراء اوراق منقولة تدريجيا، امتلاك عقارات تعطي ربحا, قصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالقرض, او في عمليات غير مستثمرة كحفظ النقود في مصرف او في بيت للإيداع تفاديا للأخطار[1]

و يعرف كذلك على انه امتلاك احد الافراد او المؤسسات في الدولة ما لأصول تعمل في دول اخرى و ذلك سوآءا كان بحق او دون الحق في ادارة تلك الاصول، سوآءا كان ذلك لفترة قصيرة او طويلة و ذلك سعيا وراء ربح اوفر او عمالة ارخص او لفتح اسواق جديدة 2

ومن خلالنا لتعريف الاستثمار الاجنبي يتبين لنا ان هذا الاخير يأخذ شكلين:

---

[1]– دريد محمود السامرائي, الإستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية ,الطبعة الأولى ,مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت ,2006,ص48

[2]–عصام عمر مندور ,محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية ,دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع ,إسكندرية 2010,ص10

الفرع الثاني: اشكال الاستثمار الاجنبي

و ينقسم الى شكلين:

أولا :الاستثمار الاجنبي المباشر:

قدمت عدة تعاريف للاستثمار الاجنبي المباشر فند منظمة التجارة العالمية ترى أن الاستثمار الاجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك المستثمر مقيم في البلد الام اصلا انتاجيا في البلد المضيف بقصد إدارته , اما صندوق النقد الدولي يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر أنه كل تدفق مالي الى مؤسسة اجنبية او كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة و التي تختلف أهميتها من بلد لآخر , و تكفي حيازة نسبة 10 بالمئة من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشر .

أما منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية عرفت الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه عبارة عن ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيق على تسيير المؤسسات و ذلك باستخدام الوسائل التالية:[1]

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع.
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل أو في مؤسسة جديدة.
- اقتراض طويل الأجل خمس سنوات أو أكثر

و عموما فإن صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية كلا منها ترى أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعكس سعي كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الاجنبي المباشر و المؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة .

كما عرفت هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية الاستثمار الاجنبي المباشر على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ,حيث يعكس منفعة و سيطرة دائمتين للمستثمر الاجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير التي ينتمي إلى جنسيتها .

ويعتبر الاستثمار استثمارا اجنبيا مباشرا إذا شارك في ملكية رأس مال الشركة بنسبة 10 بالمئة أو أكثر و تختلف نسبة الملكية من دولة إلى اخرى فهولندا 100بالمئة , بينها النمسا و كندا تحددها 50بالمئة , و أستراليا و اليابان و بريطانيا و ألمانيا ب 25 بالمئة، أما فلندا و فرنسا و إسبانيا تحدد نسبة الملكية ب 20 بالمئة , و في الدنمارك و الولايات المتحدة فنجدها 10 بالمئة2.

[1]– علي عباس , ادارة الاعمال الدولية ,دار الحامد , الاردن ,2007 ,ص36

[2]–CHANDERKANT ,1996 .P05

ثانيا: الاستثمار الاجنبي الغير المباشر

و تكون في شكل قروض مقدمة من الافراد و الشركات الاجنبية , او في شكل اكتساب في الاسهم و السندات الصادرة من الدولة المستقطبة لراس المال او هيئاتها العامة او الشركات التي تنشا فيها .1

ويمكن ان نميز بين مابين استثمار احنبي مباشر و استثمار اجنبي غير المباشر من خلال حيث سيطرة المشروع في الخارج اذا كان مسيطر من الخارج فهو مباشر و ان لم يكن هناك سيطرة فخذا يدل بان المشروع هو استثمار اجنبي غير مباشر

الفرع الثالث: اهمية و اهداف الاستثمار الاجنبي

-زيادة الدخل المحلي الاجمالي و الذي يقوم على تحويله الى استثمارات محلية

- زيادة من رفع مستوى الانتاجية و حسن استخدام الموارد المتاحة

- خلق مناصب شغل جديدة و تقليل البطالة

- تطوير التكنولوجيا و تنمية انشطة البحوث في الدولة

- تغطية جانب من فجوة الموارد المالية المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الاجمالي و بالتالي سيؤدي الى تكوين راسمالي

- الاستغلال الامثل للموارد المتاحة في الدول المستقبلة حيث يقوم بدراسات علمية متعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع

- زيادة النقد الاجنبي و بالتالي التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات التي يمكنها من زيادة الواردات و الحاجة الى زيادة الصادرات[2]

الفرع الرابع مقومات الاستثمار الأجنبي

يحتاج الاستثمار الأجنبي إلى بيئة تتوفر فيها مقومات نجاح المستثمر , ومن أبرز هذه المقومات ما يلي: [3]

- استقرار سياسي و اقتصادي و أمني

- تشريعات مالية و قانونية مشجعة تسهل عملية الاستثمار

- سياسات ضريبية مشجعة تتضمن اعفاءات ضريبية لمدة معينة يتم فيها اخضاع عوائد الاستثمار للضريبة

- توفر فرص استثمارية مناسبة في ظل اقتصاد يتسم بالرخاء و النمو الاقتصادي

- وجود ادخارات ووعي ادخاري و استثماري باعتبار الادخار مصدر التمويل للاستثمار

- وجود أسواق مالية يسهل فيها تداول الأوراق المالية (الأسهم و السندات).

---

[1]- دريد محمود السامرائي –المرجع السابق ,ص 63

[2]- إبراهيم متولي حسن المغربي ,دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاستثمار الاسلامي و الأنظمة الإقتصادية المعاصرة ,دار الفكر الجامعي ,الاسكندرية ,2011

[3]- عبد العزيز عبد الله ,الاستثمار الاجنبي المباشر ,الطبعة الاولى ,دار النفائس ,الاردن ,2005 ,ص 31

الفرع الخامس : مناخ الاستثماري الاجنبي

أولا :تعريف مناخ الاستثمار

هناك اكثر من تعريفات لمناخ الاستثمار نذكر منها : [1]

1-يقصد به مجمل الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الاموال ,ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن و يتحرك من الاوضاع السيئة الى الاوضاع الاحسن حالا .

2-يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع و الظروف المؤثرة في تدفق رأس المال و توظيفه و تشمل هذه الظروف الابعاد السياسة و الاقتصادية و كفائه وفعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة و مناسبة لجذب و تشجيع الاستثمارات الاجنبية .

3-تعرفه المنظمة العربية لضمان الاستثمار بانه مجمل الاوضاع القانونية و الاقتصادية و السياسة و الاجتماعية التي تكون في البيئة التي يتم فيها الاستثمار [2], ومكونات هذه البيئة متغيرة و متداخلة الى حد كبير إلا انه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العوامل المحفزة للمستثمر وذلك على النحو التالي: [3]

المجموعة الاولى :

- تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي و الاقتصادي
-حرية تحويل الارباح و الاستثمار للخارج .
-استقرار سعر العملة المحلية.
-سهولة الحصول على ترخيص الاستثمار و التعاون مع الجهات الرسمية.

المجموعة الثانية :

-امكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار .
-الاعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية .
-وضوح القوانين المنظمة للاستثمار الاجنبي واستقرارها .

المجموعة الثالثة :

-توفير شريك محلي من القطر المضيف.
-حرية التنقل و التصدير.
-توفير فرص استثمارية.

---

[1]- زغبة طلال ,واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات و متطلبات تحسين بيئة الاستثمار ,مجلة العلو الاقتصادية و علوم التسيير و التجارية ,العدد 7 ,2012 ,جامعة الجزائر 3,ص 10

[2]- فريد أحمد قبلان ,الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات ,دار النهضة العربية ,القاهرة ,ط1,2008 ,ص91

[3]- زغبة طلال ,نفس المرجع السابق , ص 12

ويتم مما سبق ان المناخ الاستثماري يشتمل على مجموعة من العناصر المتشابكة والمترابطة و التي تتفاعل فيما بينها لتخلق ظروف مناسبة لجذب الاستثمار الاجنبي ,فمناخ الاستثمار لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية بل يتجاوز ذلك الى ظروف سياسية و الاجتماعية و القانونية و المؤسساتية السائدة في البلد المعني[1]

ثانيا :مقومات مناخ الاستثمار :

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الاموال الاجنبية على مقومات اهمها :

1-المناخ الاقتصادي :

إن الاستثمار هو قرار اقتصادي قبل اي شيء آخر لذلك نجد أن اغلبية المستثمرين يعطون أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي الذي يشتمل على :

1.1-البنية التحتية :

يعتبر توافر البنية التحتية من شبكات المواصلات و المياه و الطاقة و المطارات و الاتصالات السلكية و اللاسلكية من العوامل التي تحفز الاستثمار الاجنبي ليس فقط من حيث حجم الاستثمارات المستقطبة بل أيضا من حيث توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية و المناطق المحرومة في القطر المعني .

2.1-السياسات المالية و النقدية :

إن وجود السياسات الاقتصادية مستقرة واضحة من شأنها أن تعمل على جذب المستثمرين الأجانب و ذلك أن التغيير للمستثمر في السياسات الاقتصادية يثير عدم الثقة لدى المستثمرين الذين يهتمون بعناصر الأمان و الاستقرار و المقصود باستقرار السياسات هو أن تدار السياسات المالية و النقدية بطرق مدروسة بعيدا عن الارتجالية .

3.1-الجهاز المصرفي و المالي:

إن الجهاز المصرفي و المالي يلعب دورا في تعميق و توسيع عملية الوساطة في السوق من خلال المنتجات المالية والتقليدية و الجديدة التي يتقدمها كما ان مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات الى المستثمر تدعم نمو القطاع الخاص و عملية الاصلاح الاقتصادي و تساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي .

4.1-حجم السوق:

يعتبر حجم السوق أحد العناصر الاساسية لا قامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها و ذلك لان حجم الانتاج يتوقف على امكانية تسويقه محليا أو خارجيا فكلما كبر حجم السوق المحلي يؤدي ذلك إلى نشوء وفرات الحجم بالإضافة الى زيادة معدل نموه و تكون فرص الاستثمار جيدة .

2-المناخ السياسي و الأمني:

يعتبر المناخ السياسي و الأمني للاستثمار الاجنبي شرطا ضروريا فكل ما يبذل من جهود في سبيل توفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية قد تذهب ادراج الرياح اذا سادت روح التشاؤم في أوساط

[1]- حميداتو نصر و عقبة عبد اللاوي ,2018 ,واقع الاستثمار في الجزائر في ظل برامج و مخططات التنمية الاقتصادية للفترة 2001-2017 مع التركيز على القانون 16-09 ,مجلة المالية و الاسواق ,المجلد 05 (02) ص (202-182)

المستثمرين ويتأثر المناخ السياسي و الامني بمجوعة من العوامل كنمط السياسي المتبع ,موقف الأحزاب السياسية من الاستثمار الأجنبي ,مدى تحكم المؤسسة العسكرية في شؤون البلد .[1]

3-المناخ القانوني :

يعتبر الوضع التشريعي من بين العوامل التي يوليها المستثمر الأجنبي اهتماما كبيرا قبل اتخاذ قرار الاستثمار كونه العامل الذي يحكم و ينظم العلاقات بين المستثمر الاجنبي و الدولة التي يستثمر فيها ,والاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحا في نظم القانونية بل أنه يعني فوق ذلك تطبيق سليما ,الأمر الذي يشير الى فعالية القانون و مدى توافر نظام قضائي فعال و عادل و سلطة تنفيذية محايدة .[2]

الفرع السادس: واقع مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر

تعيش الجزائر اليوم مرحلة تعزيز الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة بعد مرحلة اقتصادية صعبة في أوائل التسعينات و تجلى ذلك في بروز دلائل مشجعة بأن الاقتصاد الجزائري قد بدأ يسير في منعطف إيجابي جديد و يأتي ذلك نتيجة لتنفيذ برامج الانعاش و النمو الاقتصادي ابتداء من العام 2001 وصولا الى برامج الاستثمارات العمومية والتي شملت خطوات عدة لتحسين التنمية البشرية و مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية .

اولا: مناخ الاستثمار في الجزائر :

عوامل مناخ الاستثمار في الجزائر متعددة ومتنوعة و هي مقسمة إلى ثلاث عناصر أساسية:

1-الأداء الإقتصادي :

إن النتائج الإيجابية للاقتصاد الجزائري تحققت نتيجة الاصلاح الشامل الذي ساعدة على وقف التدهور الاقتصادي و بذل جميع المعطيات و المؤشرات كما يوضح شكل رقم [1].

سجل الاقتصاد الجزائري أداء مرضيا في خصم أسوء الأزمات المالية العالمية في التاريخ المعاصر حيث نجح في الافلات من فخ الركود و من معدلات النمو السلبية و شكلت العوامل الداخلية محركات هامة لنمو خلال عام 2009 من ناحية الاستثمار الداخلي الذي عرف نشاط ملحوظ بفضل القروض المصرفية للقطاع الخاص و زيادة في الاستهلاك من جراء تعديلات الأجور التي حدثت بداية من عام 2008 قد تفاوتت محركات النمو الخارجي في الجزائر فقط كان تأثير صافي التغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري كبيرا مع إنخفاض المديونية الخارجي .

[1]-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادارات 2019 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ,الكويت .

[2]-نفس المراجع السابق ,المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات .

الشكل رقم 01 =مؤشرات الاداء الاقتصادي للجزائر للفترة 2001-2009

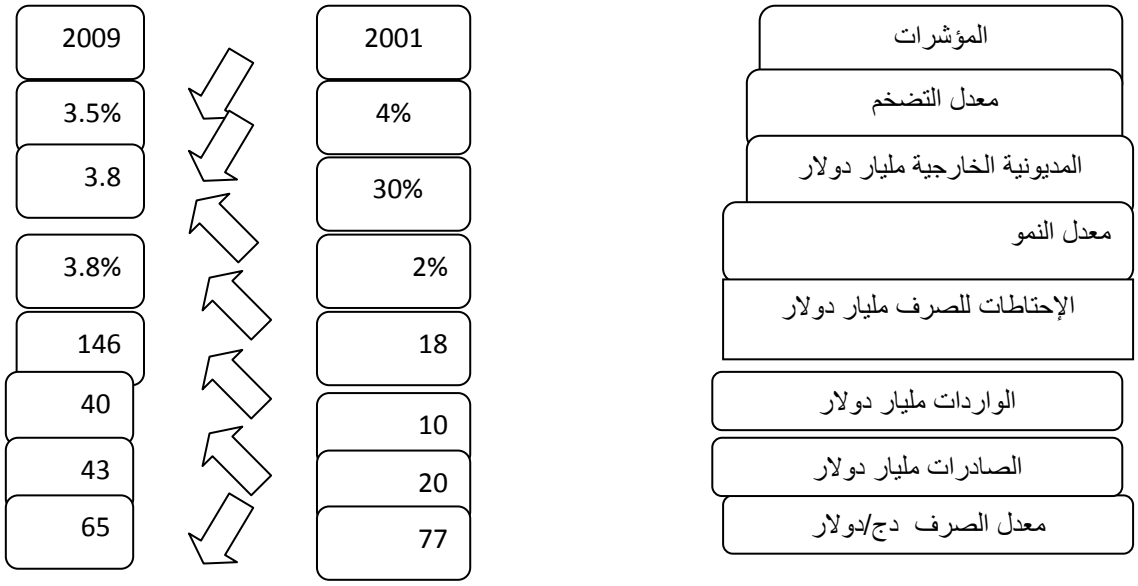

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

2-الإطار التشريعي و الإداري:

التركيبة القانونية التي تحكم الاستثمار الاجنبي في الجزائر تخضع لقاعدة الشراكة مع مستثمر وطني أو أكثر ,يملك فيها الطرف الجزائري 51 بالمئة من رأس مال الشركة المنشئة ,فقد أدخلت الجزائر إصلاحات و تعديلات مختلفة على تشريعاتها و أنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي فأصدرت قانونا خاصا يتضمن الكثير من الحوافز و تشجيعات و أوكلت التعاطي مع المستثمرين إلى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار , واعادت النظر في أنظمتها الجبائية و الجمركية .

***النظام العام:**

الاستثمارات العادية لإنتاج السلع و الخدمات في الانشطة الغير المستثناة

***النظام الاستثنائي:**

للاستثمارات المنجزة في المناطق النائية و الاستثمارات ذات الاهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني و يمكن تقسيم الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الى قسمين هما :

خلال فترة الانجاز:

من خلال تصفح قوانين الاستثمار الاجنبي في الجزائر نجدها تنص صراحة على جدية الجزائر في تشجيع الاستثمار الاجنبي و حمايته من خلال تمكينه من المشاركة في النشاط الاقتصادي و تتأكد هذه من خلال الضمانات التالية: [1]

[1]-زغبة طلال , واقع مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر بين المعوقات و متطلبات تحسين بيئة الاستثمار ,مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية ,العدد07 ,2012 ص 19

-عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها .

-إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة و العائدات الناتجة عنها .

-المعاملة بالمثل لكل المستثمرين .

-إمكانية الطعن الإداري و القانوني.

-إمكانية اللجوء المستثمرين الاجانب إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع .[1]

المطلب الثاني : ماهية التحفيزات الضريبية

تعتبر التحفيزات الضريبية إحدى أدوات السياسة المالية و الضريبية التي تسعى الدولة من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية ,عن طريق منح مزايا للمستثمرين لتوجيه نشاطهم حسب الخطة التنموية المرسومة ,لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الحوافز الضريبية و أهدافها بالإضافة إلى أشكال الحوافز الضريبية.

الفرع الاول: تعريف الحوافز الضريبية

يقصد بالحوافز الضريبية استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الاشخاص على اتباع سلوك معين او نشاط محدد يساعد على تحقيق اهداف الدولة في زيادة استثمار و تنمية الادخار ما يعني ان التحفيزات الضريبية هي احداث اثار ايجابية من شانها ان تشجع المستثمر الاجنبي و تدفعه في الاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز[2].

و كذلك هي اجراء خاص و غير اجباري ضمن سياسة اقتصادية تستهدف للحصول على الاعوان الاقتصاديين المستهدفين على سلوك معين يوجه اهتمامهم في ميادين او مناطق لم يفكروا في اقامة استثماراتهم فيها من قبل مقابل الاستفادة من امتيازات معينة، و هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات و التسهيلات ذات الطابع التجهيزي تتخذه الدولة لصالح فئات معينة لغرض توجيه نشاطهم ومن خلال التعاريف السابقة نلخص ان التحفيز الضريبي هو عبارة عن تنازل الدولة عن جزء من نقط المستثمر في الايرادات الضريبية و ذلك بتقديم مساعدات مالية غير مباشرة لبعض الاعوان الاقتصادين بغية احداث سلوك معين لدى الفئة بشرط تقيدهم بشروط معينة تضعها الدولة المتمثلة في نوع النشاط مكانة اطار القانوني ...الخ , وهذا من اجل تحقيق اهداف معينة[3] .

الثاني: اهداف التحفيزات الضريبية

تهدف الدولة من وراء السياسة التحفيز الضريبي التي تحقق جملة من الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية و التي يمكن تلخيصها فيما يلي .

---

[1]-ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر , اطروحة دكتوراه دولة ,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,جامعة منتوري ,قسنطينة ,2007ص57

[2]-لسلوس مبارك و اخرون, التحفيزات الجبائية و اشكالية تمويل الجماعات المحلية بالجزائر, مجلة دراسات جبائية العدد 01, 2012 ,جامعة البليدة 02, ص50

[3]-زينات اسماء ,دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار ,مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 17, 2017 ,جامعة شلف, ص12

أولا :الاهداف الاقتصادية :

ومن اهمها ما يلي: [1]

– توفير مناخ استثماري ملائم و مشجع مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات الاجنبي

– العمل على توازن الاستثمارات من حيث النشاط و ذلك بتوجيهها نحو الانشطة ذات الاولوية في السياسة التنموية

– تشجيع الصادرات خارج المحروقات و ذلك بإعفائها من جمع الضرائب.

– توسيع القاعدة الضريبية على المدى الطويل في ظل السياسة امتياز ضريبي فعال و ملائم حيث ان هذه السياسة من شانها ان تزيد الفروع الانتاجية و مستوى نشاطها و ما يقابل هذه الزيادة هو اتساع الوعاء و عدد المكلفين بالضريبية و بالتزام هؤلاء بواجباتهم تجاه الخزينة العامة مما يزيد من الحصيلة الضريبية مستقبلا.

ثانيا: الاهداف الاجتماعية :

–تقليص البطالة و التخفيف من حدتها وذلك عن طريق توفير مناصب شغل جديدة حيث تعمل الامتيازات المالية على توفير موارد مالية تسمح للاعوان الاقتصادين باعادة استثمارها في شكل فروع اخرى و انشاء مؤسسات صغيرة

–العمل على توازن الاستثمارات في الداخل و ذلك عن طريق توجيه بعضها الى المناطق المحرومة و المراد ترقيتها

الاهداف المالية:

تعاني معظم دول العالم الثالث من عجز في ميزانيتها بسبب الأعباء التي تقع على كاهلها من تعليم و امن و صحة و العديد من الخدمات الاجتماعية الأخرى من جهة , وعدم قدرتها على طبع العملة أو الاقتراض من خلال الاسواق المالية التي ليس لها وجود أصلا من جهة أخرى , هذا ما يجعلها تعتمد على الحصيلة الضريبية كمورد مالي لا غنى عنه لمواجهة الأزمات المالية.[2]

الفرع الثالث: مكونات الحوافز الضريبية

تشمل الحوافز الضريبية العديد من المكونات و يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا : الاعفاء الضريبي:

يراد بالإعفاء الضريبي إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة .

في حين هناك من يفضل تسمية هذا النوع من التحفيز بالفراغ الضريبي , وهو التخفيض الجزئي او الكلي للضرائب لفترة محدودة و يختلف مداه حسب رأس مال المستثمر و المنطقة المرغوب الاستثمار فيها و نوع الصناعة المعطاة لها.

من خلال ما سبق، يبين لنا أن الإعفاء الضريبي قد يكون كليا أو جزئيا , وفي كلتا الحالتين قد يكون دائما لمدة تشغيل المشروع أو حياته لدى بعض الدول , وقد يكون مؤقتا أو ما يعرف بالإجازة الضريبية عند بعض

---

[1]–عطية عبد الحليم صقر ,الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر ,دار النهضة العربية ,القاهرة ,1998 ,ص138

[2]–نجيب زروقي, جريمة التملص الضريبي و اليات مكافحتها في التشريع الجزائري ,مذكرة ماجيستر في العلوم القانونية, جامعة باتنة, 2013,, ص62

الدول الاخرى ,حيث يمنح هذا الشكل للمشروعات الاستثمارية إعفاء مؤقت من كل الضرائب أو بعضها لعدد من السنوات في بداية حياتها يتمتع خلالها المستثمر بإجازة في التعامل الضريبي ثم ينتهي هذا الإعفاء بانتهاء هذه المدة أو الإجازة المحددة سلفا .

على الرغم من الإعفاءات الضريبية تعتبر من بين أشكال الحوافز الضريبية الأكثر شيوعا في تشريعات الدول النامية، إلا أنها يشوبها العديد من العيوب لعل أبرزها مشكلة تحديد تاريخ سريان الإعفاء فهل تحتسب من تاريخ الحصول على الموافقة لإنشاء المشروع أو تاريخ بدء العملية الإنتاجية .[1]

ثانيا: القفص الكمي لمبلغ الضريبية

تلجأ معظم الدول إلى التخفيضات الضريبية من أجل تخفيف العبء الضريبي على المستثمرين مما يشجع على الاستثمار، و يتمثل هذا النظام كشكل من أشكال الحوافز الضريبية في قيام الدولة بتقليص قيمة الضريبة المستحقة على المستثمرين مقابل التزامهم ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح و العوائد أو تخفيض جزء من رأس المال لتمويل المشروعات الاقتصادية بالدول المضيفة، وعموما فإن هذه التقنية تستخدم وفقا للتوجيهات السياسية و الاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

ثانيا :الاسعار الضريبية التمييزية :

إن التميز في معدل أو سعر الضريبة كشكل من أشكال الحوافز الضريبية يرتبط عكسيا بنتائج محددة لعمليات المشروع الاستثماري , كحجمه و حجم استخدام اليد العاملة المحلية و حجم التصدير و مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية ...الخ , فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح .

وعلى هذا الاساس ,فمثلا ينخفض معدل أو سعر الضريبية كلما اتسع حجم المشروع الاستثماري و زاد عدد اليد العاملة المحلية المستخدمة أو زادت نسبة صادراته أو نسبة ما يحققه من أهداف الخطة التي تسعى الدولة لبلوغها أو كلما زادت حجم مداخيله من المنتج الصناعي أو الزراعي المحلي، و يتزايد سعر الضريبة تدريجيا كلما قل استخدام المشروع الاستثماري من هذه المتغيرات .[2]

ثالثا :نطاق الاهتلاك :

تلجأ بعض تشيعت الدول إلى إستعمال النظام الضريبي المثبت الذي يعد حافزا قويا لتشجيع تدفق الاستثمارات خاصة الأجنبية نحو نشاطات تقع في قمة سلم أولويات التنمية بها , و هي قطاعات لا يقبل المستثمر الاستثمار فيها إلا إذا تمتع بنوع من الاستقرار في وضعه الاقتصادي و الضريبي .

---

[1]–عبد المجيد قدي, المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية, ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية, الجزائر, 2005,ص173

[2]–طالبي محمد, اثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر, مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد6 ,السداسي الاول,2009 ,جامعة الشلف ,ص 317

ويثبت الوضع الضريبي للمستثمر إما من تاريخ الترخيص له بالاستثمار أو تاريخ إبرامه اتفاقية إنشاء الاستثمار , بحيث يكون المستثمر غير معني بالتغييرات التي تحدث في المجال الضريبي في الدولة المضيفة لاستثماره و التي يترتب عليها زيادة في أعبائه الضريبية إذا طبقت عليه فلا يتعرض بذلك لاضطراب في أعماله .

وبالنظر إلى كون أن النظام يتعلق أساسا بسيادة الدولة المضيفة للاستثمار من خلال تنازلها عن أحد مظاهر السيادة على إقليمها , فإن تشريعات عادة يشترط صدور قانون أو مرسوم أو التصديق على اتفاقية إنشاء الاستثمار تقضي بمنح هذا النظام ,فإذا استوفى المستثمر شروط الاستفادة من هذا النظام فإنه يظل خاضعا للضرائب والرسوم بحالتها القائمة في تاريخ صدور مرسوم الاعتماد أو التصديق و به تضمن الدولة عدم تغيير معدل الضرائب محل النظام ووعائها و طرق حسابها و تحصيلها .

وإذا كان لنظام تثبيت الضريبية فوائد عملية للمستثمر المستفيد منه إلا أن له عدة مساوئ فإلى جانب كونه الذي يتضمن مساسا بالسيادة الضريبية للدولة المضيفة للاستثمار ,فإنه يؤدي إلى تعقيدات بالنسبة لها و للمشروع المستفيد في آن واحد , فالتعديلات اللاحقة التي تطرأ على قوانين الضرائب قد تؤدي إلى تغيير جوهري في قواعد التحصيل البعض منها يمثل أكبر فائدة للمستثمر المستفيد من هذا النظام و بعضها ليس كذلك فإذا كان للمستثمر الحق من الاستفادة من هذه التعديلات فإن ممارسة هذا الحق يؤدي إلى جعل رقابة الإدارة على الوضع الضريبي للمستثمر أكثر تعقيدا.

رابعا : امكانية ترحيل خسائر الى السنوات القادمة :

تعتمد الدولة على نظام المعاملة الضريبية للخسائر المرحلة , كأسلوب لتفعيل الاستثمارات لديها , فالمشروع الاستثماري قد يحقق أو يتعرض إلى خسائر خلال سنة معينة , وعليه فإن الدولة تساهم في تحمل هذه الخسائر مثلما تساهم في أرباحه فتقوم بخصم هذه الخسائر من الأرباح المحققة في السنوات اللاحقة فكلما زادت السنوات التي يسمح لها بترحيل الخسارة في حدودها زاد الحافز لدى المستثمرين .

و كخلاصة مما سبق يبقى نظام الإعفاءات الضريبية هو الأكثر شيوعا لدى الدول و لعل ذلك يعود إلى توافقه مع النماذج الدولية و ماتجرى عليه في عقد الاتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي و خضوع الدخل مرتين للضريبة مرة في الدولة المضيفة للاستثمار و مرة أخرى في الدولة المصدرة لرأس المال ,كما أن لهذا الأسلوب أيضا دور كبير في ضمان تدفق الاستثمارات بين الدول و إعطاء الحرية الكاملة لتحويل الأموال .[1]

[1]–نجيب زروقي, مرجع سابق الذكر, ص 66

الفرع الثالث : العوامل المحددة للحوافز الضريبية

من أهم العوامل المحددة للحوافز الضريبية هي : [1]

أولا : حجم السوق المحلي للبد المضيف للاستثمار:

فكلما اتسع حجم السوق المحلي للبلد المضيف للاستثمار , كان ذلك في حد ذاته عامل جذب للمستثمر الأجنبي و تشجيعا له و للمستثمر الوطني على استثمار أمواله بهذا البلد .

ثانيا : الموقع الجغرافي المتميز:

فكلما كان البلد المضيف للاستثمار يتمتع بموقع جغرافي متميز يسمح للمستثمر الأجنبي و الوطني بالاتصال المباشر بالأسواق العالمية , كلما كان أكثر جذبا للاستثمارات من الأسواق المكلفة في عمليات الاتصال بالأسواق الأجنبية الأخرى .

ثالثا : الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للبد المضيف للاستثمار:

فكلما تمكنت الدولة من توفير البنية الأساسية اللازمة للاستثمار , فكلما كان العاملون في هذه الدولة على درجة معقولة من المهارة و التدريب , أي كلما ارتفعت انتاجيتهم كلما كانت الدولة قادرة على جذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية و الوطنية على الاستثمار بها , حتى و لو كانت الحوافز الضريبية التي تقدمها لتشجيع هذه الاستثمارات أقل نسبيا من بلد آخر لا تتوافر لديه هذا العامل[2] .

الفرع الرابع :خصائص التحفيزات الضريبية :

تتميز التحفيزات الضريبية بجملة من الخصائص فهي عملية تكتسي الطابع الاختياري فالمستثمرين لهم حرية الاختيار بين الخضوع او عدم الخضوع لهذه الاجراءات كما أنه إجراء هادف وله مقايس معينة تهدف الحوكمة من خلاله توجيه نشاطات المستثمرين نحو القطاعات ومناطق المراد تشجيعها وفقا لسياسة الاقتصادية المتبعة من طرفها ويمكن تعداد الخصائص في النقاط التالية :

أولا: إجراء اختياري:

حسب هذه الخاصية فإن الأعوان الاقتصاديون و المستثمرين خاصة لهم حرية الاختيار بين الاستجابة أو الرفض لما تحتويه التحفيزات الضريبية ففي حالة استجابتهم عليهم الالتزام ببعض الشروط و المعايير التي تضعها الدولة , أما في حالة رفضهم فإنه لا يترتب عليهم أي عقاب أو جزاء .

ثانيا: إجراء هادف:

إن لجوء الدولة للتحفيزات الضريبية يهدف من خلاله إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية فهي تعمل على التخلي على جزء من إيراداتها من أجل تحقيق هذه الاهداف التي هي غير أكيدة

---

[1]–قويدري كمال ,السياسة المالية و اثرها على الاستثمار في الجزائر ,بحث لنيل شهادة الماجيستر ,تخصص نقود مالية و بنوك ,جامعة سعد دحلب البليدة ,كلية العلوم الاقتصادية ,سبتمبر 2006 .ص99

[2]–ثابتي خديجة, دراسة تحليلية حول الضريبية و القطاع الخاص دراسة حالة ولاية تلمسان, مذكرة ماجيستر, مدرسة دكتوراه في تسيير المالية العامة, جامعة تلمسان, 2012, ص 47

التحقيق لذا يجب أن تكون مدعمة بدراسات سابقة تتضمن المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و البيئية المحيطة بتطبيق الاجراءات و تتمحور هذه العناصر حول :

- شكل و مدة الامتيازات و التسهيلات الجبائية .
- الشروط القانونية و التقنية التي يجب أن تتوفر في المستفيد من إجراءات التحفيز الجبائي .
- السياسات و الظروف المحيطة بالتحفيز الجبائي.[1]

ثالثا :إجراء له مقاييس :

تتميز التحفيزات الضريبية بانها تقوم على شروط ومعايير و تكون موجهة لفئة معينة من المستثمرين هذه الفئة عليها الالتزام بجملة من الشروط كتحديد طبيعة النشاط ,مكان النشاط ,إطار النشاط و الاطار القانوني التنظيمي للمستفيد حيث تدرج هذه الشروط ضمن المخطط التنموي و المرسوم من الحكومة فالامتياز الجبائي ليس إجراء عام يطبق على الجميع إنما محدد بمقاييس و من يتوفر على هذه المقاييس يستفسد من الحوافز الضريبية .

رابعا :الوسيلة المستعملة :

تهدف الدولة من وراء التحفيزات الجبائية إلى إحداث سلوك و تصرف معين بتوجيه المستثمرين نحو الاعمال و الانشطة التي لم يقوموا بها منذ وقت مضى أي ليست مستحيلة لديهم بحيث يتم لفت نظرهم و تفكيرهم إلى كل ذلك بمختلف الأساليب و الطرق و إلا ان يكون لهذه التحفيزات أهمية ,المستثمر يوازن بين العائد الذي يتحمل أن يحصل عليه من الاستثمار و بين المخاطر التي يتحملها في سبيل الحصول على هذا العائد فإذا قدمت له الدولة من عناصر الموازنة ما يجعله يرجح كافة الأقدام على الاستثمار و دفع رؤوس أمواله للاستثمار فيها[2] .

مما سبق ذكره نلخص أن التحفيزات الضريبة تتمثل في إجراءات اختيارية تكون لتحقيق أهداف معينة تحكمها مقاييس موجه لفئة من المستثمرين قصد إحداث سلوك معين .

المبحث الثاني: نظرة فنية لدراسات السابقة لموضوع الدراسة

لقد تم تناول موضوع الحوافز الضريبة و الاستثمار الأجنبي من قبل العديد من الدارسين و الباحثين في مجال المالية و المحاسبة من جوانب مختلفة, وعليه سنحاول في هذا المبحث ذكر بعض الدراسات العربية و الأجنبية التي لها علاقة بموضوعنا .

المطلب الأول : الدراسات العربية

1-مقال ,بعنوان اثر السياسات الضريبية على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن ,الكاتب خرابشة فارس:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر السياسات الضريبية و ارتفاع معدلات الضرائب الحالية على الوضع الاقتصادي الراهن في الاردن , وهل السياسات و الاعفاءات و الحوافز الضريبية المتوفرة في الوقت الحالي تساعد على جذب الاستثمارات و زيادتها و تناولت الدراسة العلاقة بين الضريبة من جهة و تشجيع الاستثمارات في البلد

[1]-Gest gvy et autre , manuel de droit fiscal . editur lgdj 4 ieme editoinpars . 1996. p 51

[2]-يحي لخضر, دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ,مذكرة نيل شهادة ماجيستر, تخصص علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ,جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ,الجزائر, 2006-2007, ص 22

من جهة أخرى و كذلك معرفة فاعلية النظام الضريبي و التركيز على أهمية الاستثمار في الوقت الحالي و الذي يحتاجه الاردن من خلال جذب الاستثمار الاجنبي لتمويل الخطط التنموية و خلق مناخ استثماري متوفر فيه كل العناصر القانونية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية الملائمة ,وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و ذلك للتعرف على أثر السياسات الضريبية على جذب الاستثمارات الاجنبية الى الاردن ,حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض ,و تم توزيعها على مجتمع الدراسة و الذي يتكون من جميع مدققي دائرة ضريبة الدخل و المبيعات و المتمثلة في مديرية كبار دافعي الضرائب ,في مديريات ضريبة الدخل , و المستثمرين الأجانب , وكانت من أهم النتائج تبين أن الشرائح و النسب الضريبية بحاجة إلى إعادة النظر بها و تعديلها بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي و الظروف التي يمر بها المستثمرين ,و كذلك ان للحوافز التشجيعية و الاعفاءات الضريبية لها أثر إيجابي على زيادة الاستثمارات الى الاردن و ان الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الايرادات الضريبية و من أهم التوصيات العمل على توفير مجموعة متكاملة من السياسات الضريبية و التي تهدف الى زيادة الايرادات الى الدولة دون المساس المجحف للمستثمرين الاجانب و كذلك توفير حزمة متكاملة من الحوافز الضريبية و التشجيعية التي تعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية الى الاردن.

2-دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي -حالة الجزائر تحت اشراف د.الهام بوجعدار ,جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 و أ -سناء العايب جامعة العربي بن مهيدي -ام البواقي - 2015:

تهدف الدراسة الى التعرف على الدور الذي تلعبه الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي من خلال التعرف على مختلف هذه القوانين و الوقوف على نتائج الاستثمارات الاجنبية في الجزائر , ومن أهم النتائج المحققة هي أن هذه القوانين الضريبية غير فعالة بما يكفي لتحقيق أهداف الدولة ,فقد صنفت الجزائر من حيث تدفق الاستثمار الاجنبي في المرتبة 13 من بين 54 دولة محققة بذلك 1,7 مليار دولار ,لتغيب عن هذا المؤشر خلال سنة 2015 و هذا مابين وجود نقائص في التشريعات الخاصة بالاستثمار و كثرة القوانين و تداخلها ,ومن أهم التوصيات نذكر لا بد من توفر وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح و الشفافية و عدم التعارض مع التشريعات الأخرى بالاضافة إلى وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر و محاربة البيروقراطية ,و توفر المعلومات بشكل دقيق في الوقت المناسب .

3-دراسة طالبي محمد 2009 مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد السادس ,عنوانه أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار في الجزائر:

تهدف الدراسة إلى أهمية و دور الاستثمار الاجنبي كأحد مصادر التمويل الخارجي , وفي تقليل معدلات البطالة و ابراز دور الحوافز الضريبية في كونها اسلوب لجذب المستثمرين ,ومن أهم النتائج التي توصل إليها أن الحوافز الضريبية الممنوحة تبقى ضعيفة , مقارنة بما هو ممنوح مع تونس , وما أوصت به الدراسة الى ضرورة تقديم المزيد من الحوافز الضريبية لان ما قدم لا يزال بعيد على ما هو موجود على مستوى العالمي .

4-دراسة صباح نوري عباس المحياوي ,2017, بعنوان الأزمة الاقتصادية في إقليم كردستان و أثرها على الاستثمار الأجنبي:

تهدف هذه الدراسة إلى إستعراض حجم الاستثمارات الأجنبية في الاقليم للمدة 2006-2016 و مدى تأثرها بالأزمة الاقتصادية في العراق عموما و الاقليم بشكل خاص ,البحث ينتهج المنهج الاستقرائي الوصفي معززا بالبيانات المتوفرة من جهات عديدة عن حجم الاستثمارات و توزيعها فيما بين مناطق الاقليم , ومن اهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نلاحظ أن قلة الاستثمارات مقارنة بالجهود المبذولة و الحوافز المقدمة لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبي المباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية , و ان إقليم كردستان لا يبتعد كثيرا عن هذه الحقيقة , وان الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادية المختلفة يلعب دورا كبيرا في النمو الاقتصادي ,كما يتضح ان الأزمة الاقتصادية قد أثرت سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي و على الرغم من تدفق الاستثمارات الأجنبية بشكل اوسع على إقليم كردستان بعد عام 2006 إستنادا على إحصائيات هيئة الاستثمار في الاقليم إلا أن نسبة الاستثمار الاجنبي و البالغة 13,72 من إجمالي الاستثمارات و في مختلف القطاعات هي نسبة كما توصي هذه الدراسة ب إبرام عقود طويلة الأجل لبيع النفط الخام من أجل ضمان إستقرار نسبي للإيرادات النفطية و تقديم حوافز أكثر للمستثمرين الاجانب مما يضمن تدفق إستثمارات أجنبية أكثر إلى الاقليم .

5-مقالة ل د.خالد, 2013, عبد الوهاب البندري الباجوري , بعنوان الاستثمارات الاجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي في مصر, كلية الادارة و الاقتصاد:

يتمثل هدف الدراسة الى بيان دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2010 من خلال بيان حجم التدفقات الى مصر , وبيان مدى مساهمة الاستثمارات الاجنبية في النمو الاقتصادي في مصر, اما منهج الدراسة فيتمثل في استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتطور الاستثمار الاجنبي المباشر , الى جانب استخدام منهج الاقتصاد القياسي لتحديد دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بالاعتماد على التقارير الحكومية و الدولية , و توصلت الدراسة الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر له اثر موجب و معنوي على النمو الاقتصادي في مصر , كما برزت اهمية الاهتمام بعنصر راس المال البشري و زيادة العملية التصديرية و السعي الى جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر و خصوصا الانتاجي منه و ازالة كافة المعوقات التي تعترضه .

المطلب الثاني الدراسات الاجنبية :

1-The effectiveness of tax incentives in attracting investment ,2012:

وهي عبارة عن مقال و هدفت هذه الدراسة الى تبيان العلاقة بين الضرائب على الشركات و الاستثمار الاجنبي في البلدان النامية مع ايلاء اهتمام خاص للحوافز الضريبية ,ولقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الاستثمار الاجنبي المباشر اقل حساسية لمعدل الضريبة الهامشي الفعال على الشركات في البلدان ذات المناخ الاستثماري غير الجذاب نسبيا كشفت دراسة ثانية أن معدلات المنخفضة و الاعفاءات الضريبية الاطول فعالة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في امريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي و لكن ليس في افريقيا

,علاوة على ذلك تشير الدراسة الى ان تقليل تعقيد النظام الضريبي و المزيد من الضمانات القانونية يساعد على جذب الاستثمار في منطقة فرنك الاتحاد المالي الافريقي ,و اخيرا يمكن القول أن الادوات الضريبية التي تكون الشركات الاكثر حساسية تجاهها –معدل و الاعفاءات الضريبية هي الادوات التي تتنافس عليها الحكومات الاقوى

2-study howell h zee ,janet g stotsky , eduardo ley ,2002, tax incentives for business investment a primer for policy markers in developing countries :

ينتشر استخدام الحوافز الضريبية على الرغم من ان الادلة التجريبية المتاحة على فعالية تكلفة هذه الحوافز في تحفيز الاستثمار غير حاسمة الى حد كبير ,تهدف هذه الورقة في المقام الاول الى ان تكون بمثابة كتاب تمهيدي حول استخدام الحوافز الضريبية لصانعي السياسات وو لا سيما في البلدان النامية ,يناقش الاهداف و فعالية التكلفة و الشفافية في تنفيذ الحوافز الضريبية ويقيم المزايا المقارنة للاشكال البديلة لهذه الحوافز و يقدم مراجعة للادبيات التجريبية استنتاجاته الرئيسية هي ان تبرير استخدام الحوافز الضريبية يجب ان يقتصر على تصحيح اخفاقات السوق و ان الشكل المفضل للحوافز الضريبية هو تلك التي تنص على استرداد اسرع لتكاليف الاستثمار .

3-lopmentvede ent and tax policy case study of china,jinyan,2007 :

وهي عبارة عن مقال علمي ,و هدفت هذه الدراسة الى تبيان دور السياسة الضريبية في التنمية الاقتصادية , بالاشارة الى حالة الصين ,حيث تم التعرض خاصة الى الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الاجنبية في اطار اقتصاد السوق ,ومدى تأثيرها على إحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية في الصين , ولقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج اهمها ان الحوافز الضريبية كان لها تاثير الايجابي في عملية التنمية الاقتصادية ,حيث لعبت دورا اساسيا و هاما خلال السنوات السابقة ,و قد ظهر ذلك من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الصين ,وهذا مايساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية ,كما اظهرت الدراسة العوامل التي ساعدت في نجاح سياسة الحوافز الضريبية في الصين والتي من اهمها شفافية السياسة الضريبية و بساطة الاجراءات الضريبية ,بالاضافة الى كفاءة الادارة الضريبية في تطبيق الاجراءات القانونية الواردة في النظام الضريبي .

4-study (Adepeju 2012 ,shakirat ,babatnde),(the impact tax incentives on foreigh direct investment in the oil and gas sector in nigeria:

وهي مقالة بمجلة الأعمال و الإدارة لجامعة فرانت كومي سون بالهند سنة 2012 بحثت هذه الدراسة في العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر , ما إذا كانت العوامل المختارة مثل الحوافز الضريبية , وتوفر الموارد الطبيعية و استقرار الاقتصاد الكلي و حجم السوق و الانفتاح على التجارة ,و تطوير البيئة التحتية و المخاطر السياسية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر و قطاع النفط و الغاز في نيجيريا , و توصي الدراسة بضرورة ايلأ اهتمام خاص لوضع أنظمة جديدة لتشجيع نوع الاستثمار الأجنبي المباشر ,اللازم لدعم الأهداف الاقتصادية للروية

2020 مثل توفير البنية التحتية اللازمة و خاصة الكهربا وهذا من أجل تحسين النمو الاقتصادي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا.

5- دراسة ماغنوس بلومستروم , آرى كوكو , جان لويسموتشيلي , بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعين الحقيقي و المالي للدول الصناعية 2003:

و تشير الدراسة إلى تغير الموقف تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير خلال العقدين الماضيين , حيث قامت معظم البلدان بتحرير سياساتها لجذب الاستثمار من الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات . على توقع أن الشركات متعددات الجنسيات الأجنبية ستزيد فرص العمل أو الصادرات أو الايرادات الضريبية , او ان بعض المعرفة التي تقدمها الشركات الاجنبية قد تمتد إلى الشركات المحلية في البلد المضيف ,فقد خفضت الحكومات في جميع أنحاء العالم حواجزالدخول المختلفة و فتحت قطاعات جديدة للاستثمار الأجنبي ,كما يقدم عدد متزايد من الحكومات المضيفة أشكالا مختلفة من حوافز الاستثمار لتشجيع الشركات المملوكة للأجانب على الإستثمار في مناطق إختصاصها , وتشمل هذه الحوافز المالية مثل الاعفاءات الضريبية و خفض الضرائب للمستثمرين الأجانب , و الحوافز المالية مثل المنح و القروض التفضيلية للشركات متعددة الجنسيات , فضلا عن تدابير مثل تفضيلات السوق و البنية التحتية و أحيانا حقوق الاحتكار .

6-دراسة khubonshoev.l.a بعنوان the role of foreign investment in the economy of the country(on the example of russia and the republic :of tajikistan),january2019

الغرض من هذه الدراسة هو تحديد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إقتصاد البلد , و اخذ على سبيل المثال روسيا و جمهورية طاجيكستان , تبحث الورقة في طبيعة و أنواع الاستثمارات الأجنبية و تحلل المفاهيم النظرية الأجنبية للاستثمارات الاجنبية , وتنظم و تصف مناخ الاستثمار في روسيا و طاجيكستان , و تحدد مكانهما فب الاستثمارات العالمية , بالإضافة إلى اقتراح توصيات لتحسين سياسة الاستثمار في البلدان التي تم استعراضها , و لأول مرة تصنيف الاستثمارات الاجنبية وفقا لمعايير مختلفة , و كتوصية تم اقتراح أن تشمل الاستثمارات الاجنبية للأموال التي قدمها المهاجرون لشراء براءات الاختراع و التراخيص , القيمة العلمية للعمل في تحديد الاتجاهات الرئيسية لتحسين مناخ الاستثمار في الدول المعنية .

يلاحظ من خلال الدراسات السابقة أن القاسم المشترك هو تأثير الحوافز الضريبية على إقتصاد البلد ,حيث أخذت كل دراسة بمجال معين فدراسة Jinyan li مثلا أن الحوافز الضريبية لها تأثير إيجابي في عملية التنمية الاقتصادية بنسبة دراسة في الصين () أظهرت أن الحوافز الضريبة لها أثر سلبي على إستقرار اقتصادها الوطني ,بالنسبة الدراسة في نيجيريا و ويمكن عرض مميزات دراستنا في النقاط التالية

أن الحوافز الضريبية هو أسلوب لجلب المستثمر .-

- أن الحوافز الضريبية يكون تأثيرها سلبي و إيجابي و هذا يرجع إلى قوانين و التشريعات المعمول بها في كل الدول .

أن الحوافز الضريبية في الجزائر لا زالت بعيدة كل البعد إلى الموجود على مستوى العالم.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق ندرك أن الاستثمار الأجنبي كان و مازال محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين و غيرهم من المفكرين و المدارس الاقتصادية المتعاقبة , وكذلك دول العالم سواءا منها المتقدمة أو النامية ,كونه يمثل أحد الأعمدة الرئيسية التي تؤثر في مسارات العلاقات السياسية و الاقتصادية على المستوى الدولي عن طريق الأشكال المختلفة التي يتدفق بها عبر مختلف الوطن .

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيد :

بعدما تطرقنا في الفصل السابق الى ماهية الحوافز الضريبية و الاستثمار و علاقة بينهما على اساس نظري سنحاول في هذا الفصل اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من اجل معرفة اثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي في الجزائر .

المبحث الأول : مدخل إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

من اجل ضمان تسهيل إجراءات عمليات الاستثمار قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار , حتى تساعد المستثمر الأجنبي و تدعمه في استثماره و ذلك من خلال العديد من المزايا و التحفيزات التي تقدم من طرف الوكالة لهذا سيتم عرض نشأة و تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و اهم الامتيازات التي تقدمها

المطلب الأول : نشأة و تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

الفرع الأول : نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

شهدت الوكالة الوطنية التي أنشات في إطار الاصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال السبعينيات و المكلفة بالستثمار تهدف لتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد ,لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الاصل وكالة ترقية دعم و متابعة الاستثمار من 1993 الى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمتها تسهيل و ترقية و مراقبة المستثمريين , لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار الى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الاطارات المؤسساتية و التنظيمية و المتمثلة في:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار , هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات و أولويات التطوير .
- إنشاء هياكل تهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين الأجانب تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية و مادية من أجل تسهيل و تبسيط عمل الاستثمار .
- إنشاء لجنة طعن وزارية مشتركة مكلفة بلإستقبال و الفصل في طلبات الاستغلال .

منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار في الجزائر 2019

- الخاصة بالمستثمريين
- توضيح أدوار مختلف المتداخلين في مدرج الاستثمار الأجنبي
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار
- الغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا
- تدقيق ملفات طلب المزايا

– ضمنت وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الأجنبي بحكم خبرتها في مجال ترقية الاستثمار الأجنبي مكانة داخل تسكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار الأجنبي كما تتعاون خاصة مع نظرائها الأوروبين و العرب و الأسيويين من بين هذه الوكالات:

– الجمعية العالمية لوكالة ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم .

– شبكة انيما,شركات أورو متوسطة لوكالات الترقية الاستثمار ل 12 بلد لضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالة الفرنسية و إيطالية و إسبانية .

– أينما أنفست نتورك ,جمعية أنشات عقب شبكات أينمت ووسعت لدول أروبا

– أفريكانت ,الجمعية الافريقية لوكالة ترقية الاستثمار منذ 2010

و من بين الهيئات و المؤسسات التي تعمل معها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفق لمعايير و المقاييس الدولة هي :

cnvced للاستشارة و الخبرة المناسبة لفحص سياسة الاستثمار الأجنبي في الجزائر. لتكوين اتقان و تحسين مستوى اطارات الوكالة حول مناهج تقسيم مشاريع الاستثمارOnvdi البنك العالمي من اجل تدقيق سياق انشاء المؤسسات و اقتراحات خاصة بتدابير التحسيين في اطار برنامج القيام بالاعمال و الشكل التالي يبين نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

الشكل رقم 1 =نشاة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

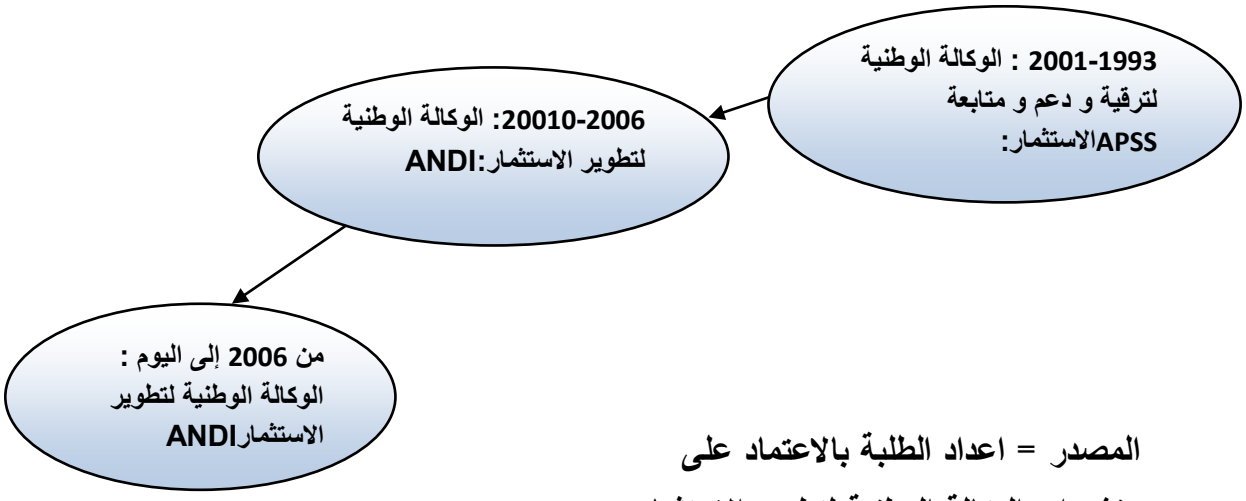

المصدر = اعداد الطلبة بالاعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

إعادة تنظيم الوكالة : الأهداف و المهام و الوسائل و الاجراءات ,الهياكل **حذف الامتيازات لفترة الاستغلال للمشاريع الخاضعة لنظام**	**إعادة تركيز مهام الوكالة** **إعادة تحديد شروط الحصول على الامتيازات** **إعادة الامتيازات لفترة الاستغلال (المشاريع الخاضعة لنظام العام)**

الفرع الثاني :تعريف الوكالة الوطنية للاستثمارANDI:

تعرف على أنها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المعروفة بANDI المنشأة بموجب المادة 06 من الامر رقم 1-03-المؤرخ في 20 اوت 2001 المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي 35-06 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستغلال المالي فهي تقع تحت وصاية وزارة التنمية الصناعية فترقية الاستثمار مقرها بالجزائر العاصمة و لها هياكل غير مركزية على المستوى المحلي تدعى الشباك الوحيد غير المركزي , فهي تدعي بتسهيل اجراءات تأسيس المشاريع للمستثمر الاجنبي من خلال الشباك الوحيد غير المركزي .

المطلب الثاني : تطور الاستثمار الاجنبي في الجزائر

إضافة على سعي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ,لجذب الاستثمارات المحلية إلا أنه نجد أن الوكالة تلي إهتمامها البالغ لجذب أكبر عدد ممكن للاستثمارات الاجنبية المباشرة و سنحاول ومن خلال هذا العنصر التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي على مستوى الوكالة و كذا حجم الاستثمارات المسجاة وفق منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

الفرع الاول :واقع الاستثمار الأجنبي حسب برنامج الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

تبين مختلف التقارير الاستثمار الأجنبي في الجزائر ,والصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن الاستثمار الأجنبي في تزايد مستمر ,إلا أنه يعتبر محدودا من خلال حجمه مقارنة بحجم الاستثمارات المحلية المعلنة و المصرح به ,حيث بلغ مجموع الاستثمارات الاجنبية 105 مشروع إستثماري بقيمة 170مليار د ج سنة 2014 ,بنسبة زيادة قدرت ب 61.54 بالمئة و الجدول التالي يوضح ذلك :

(جدول رقم 01): تطور الاستثمار الأجنبي حسب برنامج الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بين سنتين (2015-2014)

الاستثمار الاجنبي	عدد المشاريع			القيمة بالدينار الجزائري			مناصب الشغل		
	014	2015	%	2014	2015	%	014	015	
	5	105	61.54	332	170	48.8	7082	8175	04
النسبة من إجمالي الاستثمار	%9			%8			%12		

المصدر: إعداد الطلبة ,بلإعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ,تقرير

من خلال الجدول السابق يتبين أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي لسنة 2015 مقارنة مع سنة 2014 قد ارتفع بنسبة 61.54 بالمئة حيث قدرت ب 105 مقارنة مع 65 مشروع لسنة 2014 مع مساهمتها بتوفير مناصب شغل تقدر ب 18.75 منصب اي زيادة 604 بالمئة عن سنة 2014 التي تقدر ب 17082 وتمثل الاستثمارات الأجنبية لسنة 2015 1 بالمئة من مجموع الاستثمارات الكلية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و 12 بالمئة من مجموع مناصب الشغل الكلية المتوفرة من قبل كافة الاستثمارات و هي نسبة جد ضئيلة مقارنة بالمناصب المتوفرة من قبل الاستثمارات المحلية قد تم توفير الجزائر الى مختلف القوانين و المزايا للمستثمر الاجنبي الا ان تدفق الاستثمار الأجنبي يبقى ضعيفا و محدودا من خلال حجمه و قيمته .

الفرع الثاني: حجم الاستثمار الاجنبي

بغرض تحليل حجم الاستثمار الاجنبي في الجزائر من المفيد الاشارة الى مرحلة التي امتدت من 1970 الى 1994 و التي تعكس اهمية الاستثمارات الاجنبية في قطاع المحروقات خاصة بعد قرار عام 1971 و القاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة (البترول و الغاز) على رؤوس الاموال الاجنبية الامر الذي دفع العديد من الشركات الاجنبية للاستثمار في التكرير و الاكتشاف و الانتاج والنقل .

وخلال الصدمة النفطية لعام 1970 و 1980 اين ارتفعت اسعار النفط و زادت جاذبية لقطاع المحروقات ولكن تبعها منح الشركات الاجنبية من امتلاك حقوق النفط الامر الذي دفعها للاستثمار في البنى التحتية رغم ذلك وقبل 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الاجنبية بالنتاج لحسابها (اي لحساب الشركة) الى في اطار عقود تقييم الانتاج او بعقود اخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سونطراك وعلى هذا الاساس تميزت عشرية الثمانينيات بشبه غياب الاستثمار الاجنبي حتى في قطاع المحروقات .

بما ان الاستثمارات المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا ترصد سوى الاستثمارات المسجلة و المرخصة لها فلم تتوفر لديها احصائيات وافية عن نصيب كل قطاع اقتصادي من حجم المشاريع الاستثمارية المتدفقة الى الجزائر .

المبحث الثاني : أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار الأجنبي في الجزائر

إن الهدف الأساسي من قوانين الاستثمار هو خلق البيئة إستثمارية مشجعة عن طريق التحفيزات الضريبية الممنوحة للنظام العام و لخاص , و خلق عدد هام من المشاريع الاستثمارية و توظيف رأس المال المحلي و الأجنبي يسمح بزيادة الإنتاج و خلق مناصب الشغل , و في هذا المبحث سنأخذ كمثال شركة أجنبية يتمثل نشاطها في تصدير الكابلات وهي شركة السويدي (سويدي كابل)

المطلب الأول :عموميات حول شركة سويدي كابل

تعتبر السويدي من أكبر الشركات المستثمر في الجزائر و لها فروع في عدة ولايات و تخصص في مجال صناعة الكابلات ,تأسست السويدي للكابلات عام 1984 , وتعتبر من أقدم المجموعات الصناعية التي شهدت نجاحا في الشرق الأوسط و إفريقيا.

الفرع الأول : التعريف بالفرع الجزائري بعين الدفلى :

فرع السويدي للكابلات بالجزائر أنشئ منذ عام 2006 تحتل موقع إستراتيجي في النمو الديناميكي , حيث إستطاع هذا الفرع أن يبني لنفسه موقع هاما في عالم الصناعة و التخصص في المجال الكهربائي , و يعتبر من أفضل فرع السويدي للكابلات و يقع في المنطقة الصناعية لولاية عين الدفلى غرب الجزائر العاصمة تبعد عنه حوالي 150 كم , تحدها من الشمال السكة الحديدية , ومن الجنوب مؤسسة التصدير و الاستيراد , ومن الغرب مؤسسة قنوات صرف مياه و الري , ومن الشرق مؤسسة نفطال بدأت نشاطها في أكتوبر 2008 , و هو يغطي حوالي 5 هيكتار من الطاقة الإنتاجية تقدر ب 25000 من الكابلات و النحاسة و الألمنيوم بها في ذلك الكابلات ذات الجهد المنخفض و كابلات أجهزة النقل .

-يضع الفرع قوة بشرية تقدر ب 700 عامل منهم أعوام التنفيذ , أعوان التحكم , إطارات السامية و المدراء .

الفرع الثاني : مجال نشاط مؤسسة السويدي :

تنشط المؤسسة في إنتاج الكابلات الكهربائية حيث ينقسم هذا الإنتاج إلى :

*كابلات ضغط مرتفع .

* كابلات ضغط منخفض .

* كابلت ضغط متوسط

وذلك باستعمال مواد خاصة رئيسية في الإنتاج و تتمثل في الألمنيوم و النحاس , و تتسم العملية الإنتاجية للكابلات بمختلف أنواعها بأربعة مراحل كالآتي :

1-الجدل :

تجميع الأسلاك المسحوبة للحصول على مقطع موصل حسب الجهد المطلوب .

2-الغزل :

عملية إضافة طبقة عازلة للفصل الموصول نهائيا عن الموصول آخر و عن الأجواء الخارجية .

3- التجميع :

وهي عملية دمج أكثر في كابل واحد تمهيدا لتغليفها بالمادة العازلة

4-التسليح :

إضافة طبقة حماية للكابلات سواءا كان شرائط معدنية للحماية الأرضية الهوائية أو الأسلاك و مادة عازلة للكابلات تحت الماء.

الفرع الثالث : أهداف المؤسسة :

تتجلى مختلف أهدافها في:

*زيادة الأرباح و الحصة السوقية .

*التشغيل و المساهمة في امتصاص البطالة .

*المصداقية و الاحترام و الولاء لعملائها .

*المحافظة على النظامة البيئية و التقليل من مسببات التلوث .

*تسويق منتجاتها بجودة عالية .

*دعم الاقتصاد الوطني و التنمية الاقتصادية لان مصلحة البلد أسبق.

*إكتساب الخبراء في مجال صناعة الكابلات بدلا من الخبراء الأجانب .

*الاستخدام الأمثل و الفعال للموارد الطبيعية .

*تحسين الإنتاج كما و نوعا و تدريب العمال لاكتساب مهارات عالية بدل إستزادها من الخارج.

الفرع الرابع : الهيكل التنظيمي امؤسسة السويدي :

تعتمد المؤسسة في إتمام نشاطاتها و إدارة مصالحها على الهيكل التنظيمي التالي :

الشكل رقم 2= يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة السويدي

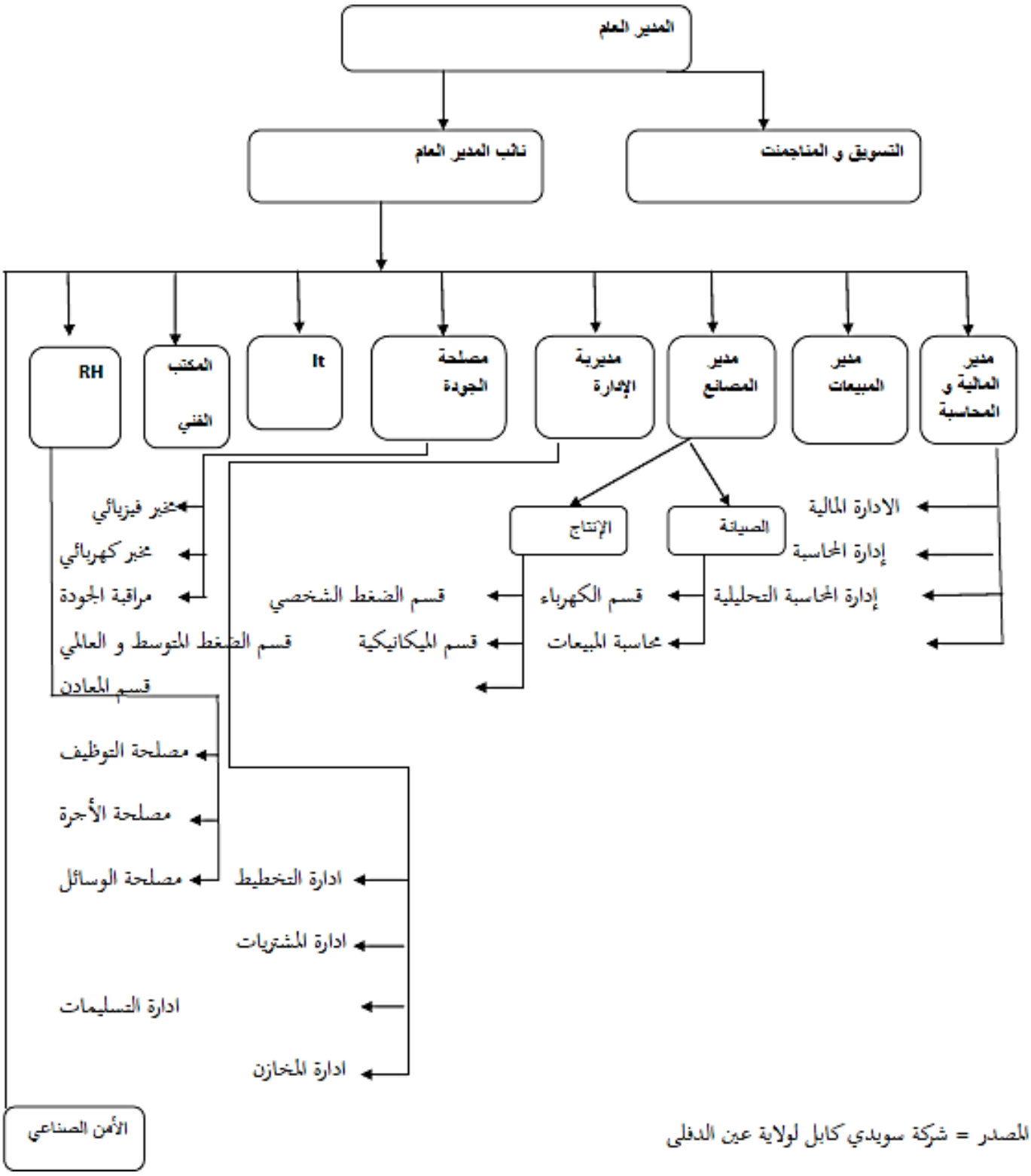

المصدر = شركة سويدي كابل لولاية عين الدفلى

شرح الهيكل التنظيمي :

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة السويدي من :

***المدير العام :**

ويشرف على مهام الأقسام و أنشطة المؤسسة و يتبعه مباشرة.

***التسويق و المناجمنت :**

تقوم هذه المصلحة باستقبال مسؤولي المؤسسات و الزبائن و يتعاقد معهم حول شروط الشراء

***نائب المدير العام :**

ويتبعه بالمثل المدريات التالية:

1-مدير المالية و المحاسبة:

تقوم بإشراف و متابعة المهام بالشكل المسموح و المطلوب و تتمثل أهم المصلحة في :

1.1-إدارة المالية :

مهمته الأساسية هي التقدير بين التكاليف و الارباح.

1.2-إدارة المحاسبة :

يقوم بضبط عمليات المؤسسة المحاسبية و المالية وفق المخطط اللمحاسبي الوطني , إعداد الفواتير و تقديمها لقسم المالية .

1.3-قسم المحاسبة التحليلية :

تقوم بتحليل كل دورة إنتاجية و كذا التنسيق بين مختلف الإدارات فيما يخص المسائل الماية .

4.1-محاسبة المبيعات :

تقوم بتنفيذ عمليات البيع الصادرة عن قسم التسويق بحيث يتوفر و يتأكد أن الكمية المطلوبة حاضرة للتسليم كما ونوعا .

***مدير المبيعات:**

بعد إجراء محاسبة المبيعات تأتي مهمة مدير المبيعات لتنفيذ عملية البيع.

***مدير المصنع:**

ويتبع المصالح الآتية :

1-الصيانة:

وتهتم بصيانة الآلات و المعدات لضمان إستمرار نشاط المؤسسة , ويضم :

-قسم الكهرباء .

الفرع الخامس :أنواع الضرائب و الرسوم المطبقة في شركة سويدي كابل :

1-الضريبية على الدخل الإجمالي :

-تخضع الشركة للضريبة على الأجور والتي تكون حسب جدول تصاعدي تقتطع من اجور المستخدمين .

-ينعقد مجلس الادارة من مرة الى 6 مرات على الاكثر في السنة و توزع مكافئات على اعضائها وكل مرة يجتمع الاعضاء تقتطع نسبة 10 بالمئة من المكافئات الممنوحة .

2-الضريبية على ارباح الشركات:

-الضريبة على ارباح الشركات اساسا بمعدل 23 بالمئة (19 سابقا)

-الضريبة على عقود الصيانة من طرف مورد اجنبي بنسبة 24 بالمئة من مبلغ الفاتورة و هي نسبة ثابتة محررة من الضريبة .

3-الضريبة المؤجلة

بموجب الانتقال من تطبيق المخطط الوطني المحاسبي الى تطبيق النظام المحاسبي المالي نتج عن ذلك فروقات جديدة تؤدي الى فرض ضريبة مؤجلة للسداد اذا ادى هذا الانتقال الى تقليص في حجم الاعباء الى تخفيض في قيمة اهلاك و منه تخفيض في حجم الاعباء و تنشا هنا ضريبة مؤجلة للسداد او ضريبة مؤجلة للتحصيل (دين جبائي) في الحالة العكسية و هي كعبء قابل للخصم ضمن حساب 695 اما فيما يتعلق بالشركة بالاضافة الى النتيجة الجبائية المصرح بها سنة 2009 و عند تطبيق النظام المحاسبي المالي انطلاقا من 01-01-2010 ادى ذلك ظهور نتيجة عن فروقات عن تغيير النظم المحاسبية تقدر ب 67.558.147.00 دج واجبة الاسترجاع (دين جبائي) من قبل الشركة فقام باسترجاع الضريبة المؤجلة في سنة التصريح السنوي للميزانية لسنة 2010 مع عدم دفع الضريبة على ارباح الشركات كامتياز من مزايا مرحلة الاستغلال

4-الرسم على النشاط المهني

يبلغ معدل الرسم على النشاط المهني نسبة 2 بالمئة فمعظم عمليات الشركة تتم في اطار عمليات البيع بالجملة بالتالي يستفيد دائما من التخفيض الذي يقدر بنسبة 30 بالمئة .

5-الرسم على القيمة المضافة

يطبق الرسم على القيمة المضافة بمعدلين هما معدل مخفض يخص المؤسسات الخدمية يقدر ب 07 بالمئة و معدل عادي يقدر ب 17 بالمئة فيما يخص المؤسسات الانتاجية و بما شركة سويدي انتاجي فهو غالبا ماتخضع للرسم على القيمة المضافة بنسبة 17 بالمئة.

6-رسوم اخرى:

بالضافة الى هذه الرسوم و الضرائب فهناك رسوم اخرى تخضع لها الشركة و التي تتمثل في:

*الرسم العقاري

*رسم التطهير

*رسم التلوث

*الرسم على التمرن

*الرسم على التكوين المهني

*الرسم على التوطين الذي يؤسس على عمليات استيراد الخدمات اذ تحدد تعريفه هذا الرسم ب 03 بالمئة من مبلغ التوطين بالنسبة لاستيراد الخدمات .

الفرع السادس دراسة الامتيازات الجبائية الممنوحة لشركة سويدي:

1-الاعفاءات الضريبة:

من خلالها تستفيد شركة سويدي من اعفاء دفع انواع معينة من الضرائب و الرسوم هذه الاعفاءات تتماشى و السياسة الاقتصادية المرسومة من قبل الدولة و تنقسم الى

1.1-اعفاءات دائمة:

حسب نص المادة 138 الفقرة 05من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2011 تستفيد شركة سويدي من اعفاء دائم من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لعملياتها المدرة للعملة الصعبة و ذلك عند قيامها بتصدير منتجاتها للاسواق الخارجية يمنح هذا الاعفاء حسب رقم العمال المحقق بالعملة الصعبة و تحت شرط تقديمها للمصالح الجبائية المختصة وثيقة دفع هذه الايرادات لدى بنك متوطن بالجزائر .

2.1-اعفاءات مؤقتة:

حسب نص المادة 29 من الامر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية سنة 2008 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 فانه تعفى من الرسم على القيمة المضافة الاسمدةالازوتية و الفوسفاتية.....و المركبة ...ابتداءا من تاريخ صدور هذا القانون الى غاية 31 ديسمبر 2009 ففي هذا الاطار يستفيد شركة سويدي من نظام الشراء بالاعفاء و الذي يعتبر من اهم الامتيازات الجبائية الممنوحة له لانه يشتري تلك المواد الاولية بكميات كبيرة جدا و بصفة مستمرة وتقوم الشركة بتقديرالمشتريات المواد الاولية السنوية و الذي يستفيد من المزايا.

***الاجراءات الضريبية التقنية:**

هي ذات طابع تقني و تهتم بالمعالجة الضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة التي يترتب عنها اثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي

1-اعادة استثمار الارباح

الغيت بموجب قانون المالية لسنة 2010 الا ان شركة سويدي تقوم باعادة استثمار ارباحه سنويا و ذلك بنسبة تقدر ب 80 بالمئة من الربح المحقق في الشركة .

2- اعادة استثمار فائض القيمة

حسب هيئة التامينات فان شركة سويدي تستفيد من هذا الاسلوب اذ يتنازل عن اصوله الثابتة بعد اهلاكها كليا اي القيمة المحاسبية الصافية تساوي الصفر و فائض القيمة هو سعر التنازل في حد ذاته و يدرج ضمن حساب الايرادات .

3-ترحيل الخسائر

في السنوات الاربعة اللاحقة باعتبار ان هذه الخسائر تدخل ضمن تكاليف الشركة عن السنوات السابقة.

4-اعادة تقييم الاستثمارات

بالنسبة لشكة سويدي فانه منذ سنة 2010 بدا بتطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يعتمد كمبدا اساسي على القيمة الحالية واستفادت الشركة من هذا الاسلوب الذي يسمح له بمعرفة القيمة الحقيقية لاصوله و بالتالي حساب اهلاكه على قاعدة صحيحة.

2- الامتيازات الجبائية الممنوحة لشركة سويدي من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تعتبر الوكالة وكالة حكومية مكلفة بدعم الاستثمار عن طريق منح المزايا الجبائية كمهمة اساسية و توجيه المستثمرين عن كيفية الحصول على التمويل من البنوك تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي حيث يستفيد من امتيازات الوكالة كل شخص طبيعي او معنوي وطني او اجنبي مقيم او غير مقيم بالجزائر يرغب في انشاء شركة خاضعة للقانون الجزائري و وقع اختياره على الاستثمار في نشاط اقتصادي ذو انتاج مادي او انتاج على شكل خدمات غير مستثناة. وكما ان انواع الاستثمارات المؤهلة للاستفادة من المزايا هي استحداث نشاط جديد او توسيع قدرات الانتاج بواسطة ادراج استثمارات تكميلية او اعادة الهيكلة او اعادة التاهيل او الخوصصة الجزئية او الكلية . ان شركة سويدي تستفيد من امتيازات الوكالة في اطار اعادة التاهيل و ترمي سياسة اعادة التاهيل الى مجموعة الاجراءات التي يتخذها المجمع قصد تحسين موقعه في اطار الاقتصاد التنافسي و يمكن ذكر اهم اسبابها في النقاط التالية:

*ضعف نظام التوجه الاقتصادي و ثقله .

*الضعف المستمر في المردود بالرغم من الامكانيات و الطاقات المتوفرة .

*القيام باعادة التاهيل قصد ضمان استمراريتها .

*انضمام الشريك الاجنبي لها الامر الذي زاد قدراته .

المطلب الثاني : تحليل أثر التحفيزات على شركة سويدي

أولا :تحليل أهم الاستثمارات

بلغ حجم النتائج المحققة من خلال تطبيق المرسوم التشريعي 01-03 إرتفاعا في حجم المشروع شركة سويدي كابل كما هو موضح في الجدول و الشكل الموالي :

جدول رقم (02) =يوضح حجم وقيمة المشروع 2014-2021

السنوات	القيمة المالية بالمليون دولار	%	مناصب الشغل	%
2014	1327946	12	500	4
2015	439577	4.2	700	6
2016	379834	3.7	800	7
2017	1331711	12	1000	8
2018	754025	7.3	1300	11
2019	1861048	18	1500	13
2020	2192530	21	1700	14
2021	1839045	17	1900	16
		11	2000	17
المجموع	10247300	100	11400	100

المصدر =شركة سويدي كابل لعين الدفلى

شكل رقم3 = تمثيل بياني لتغير عدد مناصب الشغل بدلالة السنوات

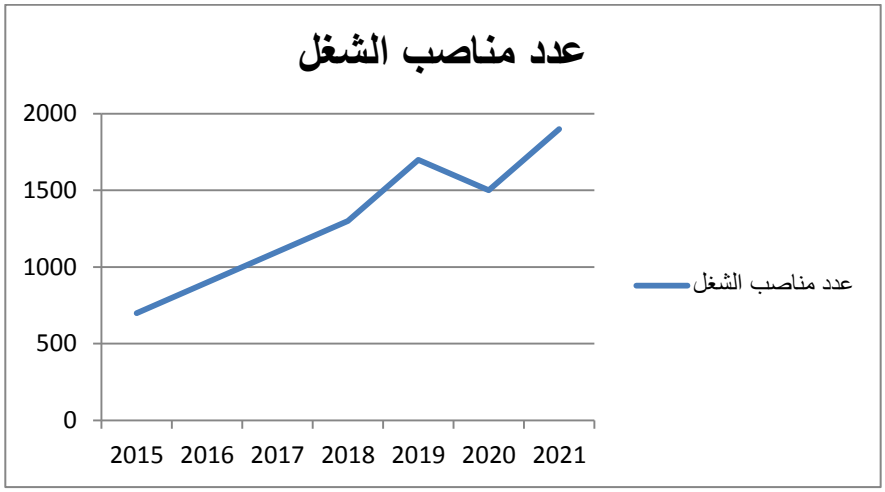

المصدر = الموقع الالكتروني لشركة سويدي

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه التطور المستمر للاستثمار في المشروع في الفترة الممتدة بين 2014-2019 من خلال زيادة نسبة و قيمة المشروع , مما ساهم في خلق العديد من مناصب الشغل , وهذا الأمر يدل علو الدور الذي لعبته السياية المتبعة في الاصلاحات الضريبية , من خلال التحفيزات الضريبية والتي تم تجسيدها من قبل الدولة الجزائرية , من خلال إنشاءها لعدة اجهزة زكالات تساهم في دعم و تطوير الاستثمار الأجنبي , وخلق المزيد من مناصب الشغل و في المقابل التقليل من مشكل البطالة .

أما في الفترة 2020-2021 عرفت تراجع في نسبة وقيمة المشروع المستثمر فيه وهذا بسبب وباء كورونا.

2- نسب المردودية للسنوات 2014 الى 2021 :

تتمثل نسب المردودية في قسمة النتائج المحققة على رؤوس الاموال المستثمرة اي نتيجة على مبلغ الاستثمار

الجدول رقم 3=يوضح نسب نسب المردودية للسنوات 2014 الى 2021 :

	سنوات الإستفادة من الإمتيازات							
	سنة الأساس	مرحلة الإنجاز			مرحلة الإستغلال			
النسب / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المردودية الإقتصادية	08.57	10.68	22.31	06.78	19.87	35.50	31.83	09.05
المردودية المالية	19.77	24.47	56.47	12.64	36.03	83.35	110.66	29.71
المردودية التجارية	28.22	30.60	62.63	13.42	34.27	67.83	96.30	26.20

المصدر : ميزانيات المحاسبية و جدول النتائج شركة سويدي

نلاحظ من خلال الجدول(03) ان النسب التي تم حسابها بالاعتماد على الميزانيات و على دول النتائج لسنة الاساس 2014 و سنوات 2015-2017 ان المردودية الاقتصادية تعتبر النسبة الافضل لقياس ربحية العمليات قدرت نسبيا 08.75 بالمئة سنة 2014 اما في اول سنة من بداية الاستفادة من المزايا فقط ارتفعت الى 10.68 بالمئة ثم الى 22.31 بالمئة سنة 2016 بالنسبة لإجمالي اصول الشركة في حين انخفضت الى 06.78 بالمئة سنة 2017 و السبب يعود الى تذبذب اسعار المواد الاولية في حين عرف عرف المنتوج رجوعا في الاسعار و هذا ما ادى الى زيادة المردودية الاقتصادية الى 19087 بالمئة .

لكن في سنة 2018 الى سنة 2020 فقد حقق المجمع نسبة هامش اجمالي يمثل الضعف اي مايقارب 50 بالمئة (سعر التكلفة بالنسبة لسعر البيع) و هذا ما ادى الى زيادة النتيجة الصافية وحققت مردودية اقتصادية مقدرة على التوالي ب 19.87 بالمئة و 35.90 بالمئة 31.83 بالمئة فالفترة ما بين سنة 2018 الى غاية سنة 2020 تعتبر من افضل سنوات رواج نشاط شركة سويدي كابل و يعود ذلك الى ازمة اوكرانيا مع جمهورية روسيا في سنة 2018 حيث توقفت الدولة الاوكرانية عن الانتاج وهذا مايفسر ارتفاع في اسعار هذه النتجات في سوق العالمي هذا من جهة عرفت سنة 2018 ايضا قيام شركة سويدي باستثمارات في اطار اعادة الهيكلة بقيمة 260 مليون دولار اي زيادة حجم الانتاج اما في سنة 2020 انخفضت المردودية الاقتصادية الى 09.05 بالمئة و هذا ناتج عن الانخفاض في النتيجة الصافية الراجع لسببين السبب الاول اعادة النظر في اسعار المواد الاولية المستخدمة في الانتاج .

وفي سنة 2021 فقد ارتفعت المردودية الاقتصادية الى 17.32 بالمئة نتيجة الزيادة في النتيجة الصافية والسبب يعود لابرام الشركة اتفاقية مع السلطات الجزائرية لتمويلها في بعض المواد الاساسية بكميات معتبرة .

ونفس التفسير سواءا بالزيادة او بالنقصان بالنسبة للمردودية المالية التي تعبر عن مدى مردودية الاموال الخاصة او مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة و كذلك بالنسبة للمردودية التجارية التي تقيس مدى كفاءة التثبيتات حيث ان كل دينار مست ثمر من التثبيتات يعطي (س) دينار من المبيعات .

2-نسب القيمة المضافة للسنوات 2014-2021 :

	سنوات الإستفادة من الإمتيازات							
	سنة الأساس	مرحلة الإنجاز			مرحلة الإستغلال			
النسب / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
أعباء المستخدمين على القيمة المضافة في 100	22.16	21.29	15.81	32.71	22.88	15.65	11.89	22.43
ظرائب و رسوم على القيمة المضافة في 100	00.76	0.86	00.64	02.15	01.42	0.98	03.54	03.86
الأعباء المالية على القيمة المضافة في 100	12.92	06.30	01.85	04.53	03.72	02.63	02.19	02.94

جدول 04= يوضح نسب القيمة المضافة

المصدر=ميزانيات المحاسبة و جدول نتائج شركة سويدي

نلاحظ من الجدول (04)الي يخص نسب القيمة المضافة (تعتبر القيمة المضافة كتعويضات عوامل الانتاج) نجد انها غطت اعباء المستخدمين (حساب 63) في سنة الاساس بنسبة 22.16 بالمئة ثم حققت نسبة 21.29 بالمئة سنة 2007 فبنسبة 15.81 بالمئة سنة 2008 و 32.71 بالمئة في سنة 2017 و 22.88 بالمئة سنة 2018 و انخفضت في السنتين 2019-2020 وقدرت ب 15.65 بالمئة و 11.89 بالمئة على التوالي نتيجة الزيادة في القيمة المضافة الذي حدثت بسبب زيادة حجم المبيعات و انخفاض في تكاليف االانتاج و ارتفعت في السنتين 2020-2021 وقدرت ب 22043 بالمئة و 39.41 بالمئة على التوالي نتيجة الانخفاض في القيمة المضافة الناتجة عن نقص في المبيعات و زيادة في تكاليف الانتاج

*في حين لم تغطي سوى 00.76 بالمئة من الضرائب و الرسوم (حساب 64) في سنة الاساس و ارتفعت الى 00.86 بالمئة سنة 2015 و 00.64 بالمئة سنة 2016 3.54 بالمئة سنة 2017 و 01.42 بالمئة سنة 2018 و 0.98 بالمئة سنة 2019 3.54 بالمئة سنة 2020 و 3.86 بالمئة سنة 2021 و يعود ذلك الى ان الشركة معفى من بعض الضرائب و الرسوم نتيجة استفادته من المتيازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال هذه المدة (2015-2021)

*بالاضافة الى الاعباء المالية 'حساب 66) التي غطت منها نسبة 12.92 بالمئة في سنة الاساس و 06.30 بالمئة سنة 2015 ثم 01.85 بالمئة سنة 2016 و 04.53 بالمئة سنة 2017 و 03.72 بالمئة سنة 2018 و 02.63 بالمئة سنة 2019 و 02.19 بالمئة سنة 2020 و 02.94 بالمئة سنة 2021 .

3 –تحليل نسب الخاصة بالتوازنات الهيكلية للشركة:

سنعمد في هذا النوع من النسب الى تحليل و تفسير النسب الخاصة بالتوازنات الهيكلية للشركة و ذلك بالعتماد علة الميزانيات المحاسبية للشركة خلال السنوات 2014-2021 على النحو التالي :

1.3 –النسب الخاصة بالاصول:

نوضح في الجداول التالية

***التثبيتات:**

جدول 05=يوضح نسب الخاصة بالتثبيتات على مجموع الاصول

	سنوات الإستفادة من الإمتيازات							
	سنة الأساس	مرحلة الإنجاز			مرحلة الإستغلال			
النسب السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التثبيتات على مجموع الأصول في 100	29.75	34.90	35.63	50.49	57.99	52.93	33.05	34.55
نسبة الزيادة مقارنة ب السنة الفارطة	.....	05.15	00.73	14.86	07.50	(5.06)	19.88	01.5
نسبة الزيادة مقارنة بسنة الأساس	.....	05.15	05.88	20.74	28.24	23.18	03.30	04.80

المصدر= ميزانيات المحاسبة و جدول نتائج شركة سويدي

من خلال دراسة و تحليل نسب الجدول يتضح لنا مايلي حجم التثبيتات في المجمع في تزايد مستمر حيث بلغت نسبتها مقارنة بالتثبيتات في سنة 2014 (29.75بالمئة)ثم بدات في الارتفاع سنة 2015 و في سنة 2016 ارتفعت الى 35.63 بالمئة اي بزيادة طفيفة عن السنة السابقة و سنة الاساس وفي وظلت في ارتفاع مستمر خلال سنوات 2017-2018-2019 الى غاية سنة 2020 شهدت انخفاض طفيف مقارنة بسنة 2018 زيادة ب 23.18 بالمئة على سنة الاساس ثم 33.05 بالمئة سنة 2021 بانخفاض مقارنة بسنة 2020 وزيادة ب 03.30 بالمئة وهي نسبة معتبرة تدل على زيادة فعلية لاستثمارات الشركة .

ويرجع سبب ارتفاع نسب التثبيتات الى اقتناء الشركة سويدي لاستثمارات جديدة و ذلك في اطار عملية اعادة التاهيل التي قامت بها الشركة و احتراما لبنود الاتفاقية التي تقتضي تعهد المجمع القيام باستثمارات جديدة ترفع من القيمة المضافة وتحسين المردودية .

***لمخزونات +المدينون :**

جدول 6 = يوضح النسب الخاصة بالمخزون و المدينون على مجموع الاصول

	سنوات الإستفادة من الإمتيازات							
	سنة الأساس	مرحلة الإنجاز			مرحلة الإستغلال			
النسب / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التثبيتات على مجموع الأصول في 100	29.75	34.90	35.63	50.49	57.99	52.93	33.05	34.55
نسبة الزيادة مقارنة ب السنة الفارطة	.....	05.15	00.73	14.86	07.50	(5.06)	19.88	01.5
نسبة الزيادة مقارنة بسنة الأساس	.....	05.15	05.88	20.74	28.24	23.18	03.30	04.80

المصدر=ميزانيات المحاسبة و جدول نتائج شركة سويدي

فيما يخص الجدول فقد عرفت المخزونات و المنتجات تزايد طفيف طيلة فترة الدراسة و كانت في سنة 2014 و هي دائما سنة الاساس مقدرة بنسبة 12.73 وانخفضت سنة 2015 الى 11.86 بلمئة ثم ارتفعت سنة 2016 حيث قدرت النسبة ب 13.22 بالمئة وفي سنة نسبة 15.25 بالمئة و في سنة 2018 قدرت النسبة الى 14.91 بالمئة و 14.11 بالمئة سنة 2019 وتفسر الزيادة في المخزونات من سنة لاخرى بحصول الشركة على مواد اولية تستعمل في العملية الانتتاجية من اجل رفع انتاجيتها نظرا لزيادة الطلب على منتوجاتها خاصة في الاسواق العالمية اما في سنة 2020-2021 شهد المخزون ارتفاعا حيث قدرت نسبته الى الاصول على التوالب 12.88 بالمئة و 13.62 بالمئة و هذا راجع الى ارتفاع اسعار المادة الاولية بالاضافة الى سعى المواد النصف المصنعة في السوق العالمي من جراء استيراد هذه المواد .

*اما بالنسبة للمدينون فقد عرفت انخفاض من سنة لاخرى اذا بلغت سنة 2014 نسبة 57.52 بالمئة و انخفضت نوعا ما سنة 2015 الى 53.24 بالمئة و في سنة 2016 حققت نسبة 51.15 بالمئة و 34.25 بالمئة سنة 2017 في حين انخفضت الى 27.10 بالمئة سنة 2018 ثم ترتفع الى 32.97 بالمئة سنة 2019 هذا راجع الى تذبب الاسعار الا انها شهدت ارتفاعا في سنوات 2020 -2021 التي قدرت على التواي 54.07 بالمئة و 51.82 بالمئة و هو ناتج عن الزيادة في خزينة الشركة المتاتية من التحصيلات الخاصة بالزبائن و كذلك من الزبائن على الحساب اللذان يعبران عن زيادة حجم المبيعات المعتبرة .

2-النسب الخاصة بالخصوم :

***الأموال الخاصة + الديون :**

التي ادرجت في الجدول التالي :

من خلال نسب الجدول نلاحظ :

إرتفاع نسب الأموال الخاصة اذ بلغت في سنة 2014 47.20 بالمئة فشهدت إرتفاعا سنة 2016 اذ تمثلت في 59.16 بالمئة فإنخفاض طفيف سنة 2017 و إزدياد طفيف في سنة 2018 حيث قدرت النسبة ب 71.10 بالمئة وهذا نتيجة الزيادة في المؤونات المخصصة للمخزونات و المنتجات , وكذا الزيادة في راس المال الاجتماعي و الاحتياطات ووصلت إلى 89.50بالمئة سنة 2019 نتيجة الزيادة في المؤونات المخصصة للمخاطر الجبائية الناتجة عن وجود رقابة جبائية و تحفظا اذا ماكان هناك تعديل في الضرائب المفروضة أما في سنة 2020 فانخفضت الى 70.50بالمئة نتيجة إنخفاض المؤونات المخصصة للزيادة الطارئة في أسعار المادة الأولية , ثم زادت في سنة 2021 ووصلت إلى 64.25 بالمئة فرأس المال إجتماعي دائما مايكون ثابت و إنخفاض المؤونات و الاحتياطات الخاصة بتسديدات التعديل في الضريبة إثر الرقابة الجبائية .

أما الديون مثلت هذه النسبة في سنة 2014 ب 44.23 بالمئة ثم انخفضت سنة 2015 الى 30.16 وزادت في الانخفاض و كانت بنسبة 20.16 بالمئة سنة 2016 بينما إرتفعت نوعا ما سنة 2017 الى 24.29 بالمئة و عرفت إنخفاض معتبر سنة 2018 إذ وصلت إلى 9.03 بالمئة , 10.50 بالمئة سنة 2019 سبب الرئيسي في هذا الانخفاظ هو عدم تعامل الشركة بالديون مع الغير إلا مع موردي المشتريات من مخزونات المواد الأولية في معضمها في هذه السنة كما يدل على مدى قدرة الشركة على تغطية الديون و ذلك بواسطة الامتيازات الضريبية الممنوحة ,الا انها شهدت إرتفاعا لسنوات 2020-2021 و قدرت على التوالي 29.50 بالمئة , 40.97 بالمئة و هذا نتيجة تسديد ديون الموردين الأجانب من طرف البنوك .

***النتيجة الصافية :**

جدول رقم 06=يوضح النسب الخاصة بالنتيجة الصافية على مجموع الخصوم

	سنوات الإستفادة من الإمتيازات							
	سنة الأساس	مرحلة الإنجاز			مرحلة الإستغلال			
النسب / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النتيجة الصافية على مجموع الخصوم في 100	08.57	10.68	22.31	06.78	19.87	35.90	31.83	09.05
نسبة التغير مقارنة بالسنة الفارطة	.....	02.11	11.63	(15.44)	13.9	16.03	04.07	22.78
نسبة التغير مقارنة بسنة الأساس	.....	02.11	13.74	(01.79)	11.30	27.33	23.26	00.48

المصدر = ميزانيات المحاسبة و جدول نتائج شركة سويدي

أما من خلال الجدول فنلاحظ النتيجة الصافية حققت نسبة في سنة 2014 تشكل نسبة 8.57 بالمئة ثم ارتفعت نوعا ما سنة 2015 حيث قدرت ب 10.68 بالمئة و استمرت في الارتفاع فقد بلغت سنة 2016 نسبة 22.31 بالمئة من إجمالي الخصوم بينما عرفت تذبذب كبير سنة 2017 قدرت ب 6.78 بالمئة ثم عرفت إرتفاعا معتبرا سنة 2018 اذ قدرت ب 19.87 بالمئة و هي نسبة جيدة تدل على زياددة أرباح الشركة هذه السنة نتيجة إستفادتها من الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و هذا باعفائه من بعض الضرائب و رسوم و من ثم زيادة نتيجة الشركة ,إلا ان النتيجة الصافية عرفت إنخفاظا سنة 2017 بنسبة 1.79 بالمئة و يتمثل سبب الانخفاظ في تخصيص الشركة لنتيجة ضمن حساب الرصيد المرحل و تشكل إحتياطات معتبرة ضمن حساب رأس المال اجتماعي هذا ما أدى إلى إنخفاظ النتيجة ,ثم إرتفعت النتيجة الصافية إلى 35.90 بالمئة سنة 2019 نتيجة الزيادة في المبيعات أي زيادة ب 27.33 بالمئة سنة الأساس و إنخفضت سنة 2020 إلى 31.83 و إنخفاض الزيادة نتيجة المبيعات الناتج عن زيادة تكاليف الانتاج ثم انخفضت سنة 2021 الى 9.05 بالمئة و بانخفاض الزيادة الى 0.48 بالمئة عن سنة الاساس الناتج أيضا عن تكاليف المادة الاولية و أوضاع الوباء (كورونا) مما أثر سلبا على النتائج .

الفرع الثاني : تكاليف منح الحوافز الضريبية لشركة سويدي كابل :

إن منح الحوافز الضريبية للمستثمريين الأجنبين لغرض زيادة حجم الاستثمار كلف ميزانية الدولة مبالغ ضخمة من خلال إحصائيات التالية:

اولا : مرحلة الانجاز :

امتدت هذه المرحلة على 3 سنوات وتعتبر بمثابة مرحلة تحضيرية لبداية المشروع الاستثماري حيث استفادت شركة سويدي في هذه المرحلة من المزايا الجبائية التالية

1-الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة

بغرض تخفيض الضغوط المالية التي تكون على عاتق المستثمر المنجز للمشروع اسس القانون لصالحهم نظام الشراء بالعفاء من الرسم الذي يسمح لهم باقتناء او استيراد هذه التجهيزات دون رسوم .

2-الاعفاء من الحقوق الجمركية حيث استفادت شركة شركة من الاعفاء من الحقوق الجمركية طيلة مرحلة الانجاز (2007-2009) فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة و التي تخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

3-الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص الملكيات العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في راس المال.

4-الاعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للانتاج .

الجدول رقم 07:تطور تكاليف الاعفاءات الضريبية المقدمة من طرف الوكالة خلال (2014-2021) بمليون دج

السنوات	مرحلة الاستغلال	
	TAP	IBS
2014		
2015	6768	3953
2016	17285	5799
2017	4507	3304
2018	4662	12053
2019	2786	5006
2020	4002	1427
2021	3562	6387
	791	678
المجموع	44363	38607

ثانيا: مرحلة الاستغلال

تجدر الاشارة في بادئ الامر الى القول ان الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا يمكنها ان تمنح امتيازات هذه المرحلة الا بعد التاكد من انتهاء مرحلة الانجاز و الاستغلال الفعلي لهذه المرحلة اي بعد معاينة الشروع في النشاط التي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر الاجنبي للتاكد من مدى احترامه لبنود عقد الاستفادة من الامتيازات الخاصة بمرحلة الانجاز و يمكن ذكر مزايا هذه المرحلة على النحو التالي

*امتدت هذه المرحلة لمدة 05 سنوات

1- الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات و ذلك طيلة مرحلة الاستغلال الا ان الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار قدمت هذه الميزة لكن سجلت تاخرا كبيرا حتى تمت الموافقة و هذا لاسباب عديدة و كانت نسبة الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات 22 بالمئة فقط و دفع المجمع نسبة 03 بالمئة فيما يخص السنوات الخمس

2- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني و الذي من المفروض ان يفرض على رقم الاعمال المحقق من طرف الشركة لكن تتمتع الشركة من عدم دفع هذا الرسم طيلة مرحلة الاستغلال الى ادارة الضرائب مهما كان مكان تحقيق رقم الاعمال .

الجدول رقم 08:تطور تكاليف الاعفاءات الضريبية من طرف وكالةANDI

السنوات	مرحلة الانجاز
	TVA
2014	19797
2015	31726
2016	32229
2017	27497
2018	31501
2019	25491
2020	66326
2021	53868
المجموع	288435

المصدر: إحصائيات متحصل عليها من طرف مركز الضرائب لولاية عين الدفلى

تحليل: إن الدولة تتكبد خسائر فيما يحص العائدات المدفوعة و هذا من أجل تطبيق سياسة التحفيزات الجبائية لغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي و قدرت تكالفه منذ سنة 2014 إلى غاية 2021 ب 501149 مليون دج كما أن أكثر وكالة قدمت هذه الإعفاءات عي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ,لكنها بدأت بالانخفاض و هذا ما يفسر عن تناقص تصريحات المكلفين بالضريبية.

خلاصة الفصل :

مما سبق يمكننا القول أن الجزائر قامت بعدة مجهودات بهدف ترقية و تطوير الاستثمار ,حيث تم إصدار عديد من القوانين و التشريعات التي تهدف الى تنظيم وتطوير هذا القطاع ,كما نستخلص أن مؤسسة السويدي و بالرغم من أنها مؤسسة ليست عريقة إلا أنها إستطاعت أن تحتل المرتبة الأولى في صناعة الكابلات و إستغلال الثروات الطبيعية بطريقة فعالة ورشيدة مما أمكنها من تسطير أهداف إستراتيجية مستقبلية وبرزت أكثر بسبب التحفيزات الجبائية الممنوحة ,ومن مختلف المؤشرات والاحصائيات المدروسة في هذا الفصل حول الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يبين لنا ان هذه الاخيرة لها أثر إيجابي على مستويات الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال تشجيع المستثمريين الأجانب كما يظهر في المثال المذكور في المطلب الثاني (إحصائيات سويدي كابل).

الخاتمة

تنتهج معظم الدول و الحكومات في عصرنا هذا سياسة تشجيع الاستثمار ,حيث تعتبرها وسيلة هامة لتجسيد أهداف التنمية الشاملة و المستديمة , و بهذا تسعى إلى توفير جملة من القوانين السهلة البسيطة و الواضحة ,تكون من خلالها فكرة لدى المستثمر من مختلف المجالات و الاجراءات و الخطوات اللازمة المرتبطة بالاستثمار ,وكذا تعريفه بالوثائق ومختلف الهيئات الخاصة بدعم الاستثمار ,ليكون للمستثمر فكرة واضحة من مختلف التسهيلات و الضمانات و الامتيازات المرتبطة بهيئات دعم الاستثمار.

والجزائر بدورها عمدت إلى فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية و المحلية ,بتوفير مختلف الضمانات و الامتيازات التي من شأنها أن تكون محفزة للمستثمرين المحليين و الاجانب , والتي ترجمت من خلال قوانين الاستثمار , و لم تتضح نيتها في التفتح على الاستثمار الاجنبي في السنوات التسعينيات تزامنا مع الدخول في الاقتصاد السوق , وكان هذا من خلال اصدار قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 , و الذي كان اكثر تجسيدا للاستثمار الاجنبي , ثم اصدار قانون 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 , ومن خلال هذا المرسوم ظهرت رغبة و اصرار الدولة على فتح الباب امام الاستثمار الاجنبي كشكل جديد لتمويل عملية التنمية , و في سنة 2001 اصدرت قانون جديد , يتعلق بتطوير الاستثمار و يحتوي على حوافز جديدة كما قامت بإصدار قانون اخر يعدل و يتمم القانون الذي صدر سنة 2001.

وهذه التشريعات تضمنت من خلال نصوصها القانونية اجراءات و الضمانات الممنوحة و الامتيازات المختلفة حسب الانظمة القانونية المعمول بها في هذا المجال , او تلك المتعلقة بالاتفاقيات المبرمة فلاستثمارات الاجنبية داخل الجزائر كانت معضمها في قطاع المحروقات , اما القطاعات الاخرى فقد عرفت نوعا من التردد من جانب المستثمريين الاجانب , و عليه فالسلطات الجزائرية تسعى جاهدة الى تفويض بعض النقائص في غياب البدائل المتاتية من الاستثمار الاجنبي , و لقد تجلت النية الحسنة للجزائر حول الاستثمار الاجنبي بإنجاز بعض المشاريع الاستثمارية خاصة الخدمات و كذلك قطاع الصحة بالإضافة الى القطاعات خاصة في مجال المنشآت القاعدية .

و رغم ما بدلته الجزائر من جهد في توفير الجو الناسب للاستثمار , الا انها مازالت تعاني من مشاكل وعراقيل تقف حاجزا امام تدفق الاستثمار الاجنبي , خاصة المتعلقة بسوء استغلال الموارد المتاحة امامها , وضعف الرقابة و متابعة الاجراءات , بالإضافة الى انتشار الرشوة التي باتت مشكلا كبيرا في هذه البلاد .

ولقد تم وضع عدة فرضيات في مقدمة البحث و التي حاولنا من خلال محتوى الدراسة الإجابة عنها حيث توصلنا إلى مايلي:

بالنسبة للفرضية الأولى : والتي تعتبر صحيحة فإن مختلف الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية ساهمت في تطوير الاستثمار الاجنبي ولكن يبقى تدفق الاستثمار الاجنبي و بالرغم من مختلف الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمريين الأجانب لا ترقى للمستوى المطلوب لدولة الجزائرية

اما الفرضية الثانية دلت مختلف التحفيزات الضريبية التي مست الاستثمار الأجنبي و كذا الهيئات و الوكالات الداعمة للاستثمار على تطور واضح للمناخ الاستثماري الجزائري و بالتالي المساهمة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

2-نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية :

- استطاعت قوانين الاستثمار تحقيق اهدافها نسبيا , حيث انها استطاعت جلب عدد لا باس به من الاستثمارات , لكنها فشلت في تنميت المناطق المحرومة و خاصة المناطق الحرة , رغم منح التحفيزات الجبائية الجد مغرية كما فشلت قوانين الاستثمار في توفير مناصب الشغل المتوقعة .

- ان المراسيم الجديدة و القوانين التي سنت سنة 1993-2001-2006 لها دور كبير في النهوض و تطوير الاستثمار , حيث جاءت لتحديد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الخاصة , سواءا الوطنية او الاجنبية , هذا كله راجع الى تحويل الجزائر من النظام الاشتراكي او الاقتصاد الموجه الى النظام الراسمالي او الاقتصاد الحر.

- الحوافز المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية ادت الى زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية خاصة في قطاع المحروقات .

- اتضح ممن خلال هذه الدراسة انه بالرغم من الجهود المبذولة و المكرسة لترقية و تشجيع الاستثمارات الاجنبية في الجزائر رغم تمتع مناخها الاستثماري بالمزايا المطلوبة , الا ان حجم الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب باي حال مع الاحوال مع مستوى الطموحات , حيث كانت بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات للمستثمريين الاجانب , كما ان حجمها لم يقترب من المستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني .

-تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أهم الأدوات المساعدة على تدعيم و ترقية الاستثمار الأجنبي .

- يساهم الاستثمار الأجنبي في توفير مناصب الشغل و تطوير الاقتصاد الجزائري

- تؤدي وكالة تاوطنية لتطوير الاستثمار دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية و زيادة تدفقاتها و لكي يبقى الاستثمار الاجنبي محدودا و بهذا يعتبر دور الوكالة في تطوير الاستثمار الاجنبي محدودا او لا يرقى لامكانيات و طموحات الدولة الجزائرية .

- لا تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمتابعة المستثمر الأجنبي ال مرحلتين من مراحل انجاو المشروع وهما مرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال ,دون مرافقته بعد هذه المراحل.

3-التوصيات :

محاولة التنسيق بين مختلف المتعاملين في مجال الاستثمار الأجنبي

-محاولة الوكالة الوطنية تطبيق مختلف التدابير وضعت من طرف الحكومة الجزائرية .

- زيادة الاهتمام بتشجيع الاستثمار الأجنبي وذلك عبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و معرفة الاسباب التي تؤول دون تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي .

-ضرورة إزالة مختلف العراقيل القانونية و العملية التي تعترض سبل المستثمر الأجنبي .

-العمل على خلق جو و مناخ مساعد للاستثمار الأجنبي .

-وفي الأخير تجدر الإشارة أن زيادة الوعي باهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للاقتصاد الوطني و القضاء نهائيا على التفكير الاشتراكي و تكريس الانفتاح الكلي على النظام الراسمالي مع توفير منظومة قانونية قوية كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية بالاستفادة القصوى من منافع الاستثمار الأجنبي و التقليل من تعرضه للأثار السلبية .

قائمة المراجع

باللغة العربية :

1. إبراهيم متولي حسن المغربي ,دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاستثمار الاسلامي و الأنظمة الغقتصادية المعاصرة ,دار الفكر الجامعي ,الاسكندرية ,2011

2. ثابتي خديجة, دراسة تحليلية حول الضريبية و القطاع الخاص دراسة حالة ولاية تلمسان, مذكرة ماجيستر, مدرسة دكتوراه في تسيير المالية العامة, جامعة تلمسان, 2012.

3. حميداتو نصر و عقبة عبد اللاوي ,2018 ,واقع الاستثمار في الجزائر في ظل برامج و مخططات التنمية الاقتصادية للفترة 2001-2017 مع التركيز على القانون 16-09 ,مجلة المالية و الاسواق ,المجلد 05 (02)

4. دريد محمود السامرائي, الإستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية ,الطبعة الأولى ,مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت ,2006.

5. زغبة طلال , واقع مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر بين المعوقات و متطلبات تحسين بيئة الاستثمار ,مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية ,العدد07 ,2012 .

6. زغبة طلال ,واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات و متطلبات تحسين بيئة الاستثمار ,مجلة العلو الاقتصادية و علوم التسيير و التجارية ,العدد 7 ,2012 ,جامعة الجزائر 3.

7. زينات اسماء ,دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار ,مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 17, 2017 ,جامعة شلف.

8. عصام عمر مندور ,محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية ,دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع ,إسكندرية 2010.

9. قويدري كمال ,السياسة المالية و اثرها على الاستثمار في الجزائر ,بحث لنيل شهادة الماجيستر ,تخصص نقود مالية و بنوك ,جامعة سعد دحلب البليدة ,كلية العلوم الاقتصادية ,سبتمبر 2006.

10. لسلوس مبارك و اخرون, التحفيزات الجبائية و اشكالية تمويل الجماعات المحلية بالجزائر, مجلة دراسات جبائية العدد 01, 2012 ,جامعة البليدة 02.

11. ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر , اطروحة دكتوراه دولة ,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,جامعة منتوري ,قسنطينة ,2007.

12. نجيب زروقي, جريمة التملص الضريبي و اليات مكافحتها في التشريع الجزائري ,مذكرة ماجيستر في العلوم القانونية, جامعة باتنة, 2013.

13. يحي لخضر, دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ,مذكرة نيل شهادة ماجيستر, تخصص علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ,جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ,الجزائر, 2006-2007.

14. عبد العزيز عبد الله ,الاستثمار الاجنبي المباشر ,الطبعة الاولى ,دار النفائس ,الاردن ,2005 .

15. عطية عبد الحليم صقر ,الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر ,دار النهضة العربية ,القاهرة ,1998

16. علي عباس , ادارة الاعمال الدولية ,دار الحامد , الاردن ,2007 .
17. فريد أحمد قبلان ,الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات ,دار النهضة العربية ,القاهرة ,ط1,2008 .
18. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادارات 2019 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ,الكويت
الموقع الالكتروني لوكالة تطوير الاستثمار
www.andi.dz

باللغة الاجنبية:

- CHANDERKANT ,1996 .P05
-Gest gvy et autre , manuel de droit fiscal . editur lgdj 4 ieme editoinpars . 199.